

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ١٨

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا - دولة - متعددة القوميات)

وأدعو اللجنة الآن إلى الاستماع إلى عرض مسجل مسبقا  
بالفيديو من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير  
عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):  
أشكر اللجنة الأولى على إتاحة الفرصة لإحاطتها بشأن فريق  
الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث  
سباق تسلح في الفضاء الخارجي. في القرار ٢٥٠/٧٢ طلبت  
الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء  
الحكوميين من ٢٥ دولة عضوا ليجتمع في جنيف في عامي  
٢٠١٨ و ٢٠١٩ في دورتين مدة كل منهما أسبوعين. وتتمثل  
ولايته في النظر في العناصر الجوهرية لصك دولي ملزم قانونا بشأن  
منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع  
نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وتقديم توصيات بشأنه.

وقبل عقد الدورة الأولى، استفاد الفريق من حلقة عمل  
دولية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي،

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة  
بونكونغو (بوركينافاسو)  
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (تابع)  
مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع  
القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال  
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع اللجنة  
أولا وفقا لبرنامج عملها، إلى عرض يقدمه السفير غيرم دي  
أغيار باتريوتا، ممثل البرازيل، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني  
باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء  
الخارجي. وبعد ذلك تستأنف اللجنة نظرها في المجموعة المعنية  
بالفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم  
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1933813 (A)

تستأنف اللجنة الآن نظرها في مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)".

**السيد كابامبوي (زامبيا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مجموعة الدول الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17) وتود أن تُدلي بالملاحظات التالية بشأن مجموعة الفضاء الخارجي.

لقد أصبح دور تكنولوجيا الفضاء واسع الانتشار اليوم. ولم يحدث من قبل أن اعتمدت المعلومات والاتصالات والمعاملات المصرفية والملاحة وحتى صنع القرار السياسي والاستراتيجي على التكنولوجيات الفضائية. ولذلك يجب أن نواصل اعتبار الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تراثا مشتركا للبشرية وأن يُستخدم ويستكشف ويُستخدم لمنفعة الجميع ومصالحهم، علاوة على حمايتهم من النزاعات المسلحة.

وتشدد المجموعة الأفريقية على ضرورة وضع معاهدة شاملة وملزمة قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والهجمات المسلحة على الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونود أن نذكر اللجنة باعتماد السياسة والاستراتيجية الفضائية الأفريقية في عام ٢٠١٦ وإنشاء وكالة الفضاء الأفريقية في عام ٢٠١٩. ونعتبر تلك الخطوات تطورا هاما في عملية تنفيذ برنامج أفريقي للفضاء الخارجي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ولذلك نؤكد مرة أخرى أنه ينبغي أن تعود الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته بالفائدة على جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة بغض النظر عن مستوى تطورها الاجتماعي والاقتصادي أو العلمي. وندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز وصول جميع الدول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ودون تمييز. وتشدد المجموعة على أهمية الإطار القانوني الدولي الذي يمكن من استكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استنادا إلى مبدأ عدم الاستحواذ واستخدام

عُقدت في بيجين في تموز/يوليه ٢٠١٨ بدعوة من مكتب شؤون نزع السلاح ووزارة خارجية كل من الصين والاتحاد الروسي.

واستفاد الفريق، خلال دورته التي عقدها في جنيف، من العروض التي قدمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وخبراء مستقلون، بمن فيهم خبراء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومعهد براغ للدراسات الأمنية ومركز الدراسات الدولية والأمنية في ميريلاند وجامعة تكساس في أوستن وجامعة أديلايد ومعهد كلديش للرياضيات التطبيقية. واستفاد الفريق أيضا من العروض وأوراق العمل وغيرها من المساهمات المقدمة من أعضائه. وتلقى أيضا مساهمات خطية من غير الأعضاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وناقش الفريق، عملا بولايته، الوضع الأمني الدولي في الفضاء الخارجي، والأنظمة القانونية القائمة المنطبقة على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وانطباق الحق في الدفاع عن النفس في الفضاء الخارجي والمبادئ والالتزامات العامة، والتعاريف والرصد والتحقق وتدابير الشفافية وبناء الثقة والتعاون الدولي والأحكام الختامية بما فيها الترتيبات المؤسسية. ونظر الفريق في مشاريع تقارير موضوعية عدة إلا أنه عجز عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

وعلى الرغم من تلك النتيجة كانت مناقشات الفريق موضوعية للغاية وجرت في جو إيجابي. وأحرز الفريق تقدما كبيرا في توضيح المفاهيم الرئيسية وتضييق الخلافات وتحديد سبل العمل في المستقبل. وآمل أن تأخذ جميع الدول الممثلة في الفريق ذلك العمل الجاد والموضوعي في الاعتبار في المستقبل وأن تدرج في مواقفها الوطنية التوصيات التي تم النظر فيها ومناقشتها بعمق خلال دورتي الفريق.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): باسم جميع الوفود، أشكر السفير دي أغيار باتريوتا ممثل البرازيل على عرضه المقدم عن طريق الفيديو.

الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع استمرار انتشار الحطام الفضائي.

بالنسبة لألمانيا، فإن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ وغيرها من عناصر القانون الدولي الواجبة التطبيق على الفضاء والتي وضعت في إطار الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية للإدارة العالمية للفضاء الخارجي. ونرحب على وجه الخصوص باعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ٢١ مبدأً توجيهياً لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، ونتطلع إلى تنفيذها وإلى مواصلة العمل بشأن هذه المسألة في إطار الفريق العامل الجديد. لقد ساهمت ألمانيا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن المؤسف أنه على الرغم من النهج التعاوني والبناء الذي أسفر عن بعض المقترحات المثيرة للاهتمام بشأن كيفية التغلب على المأزق القائم، لم يتمكن فريق الخبراء الحكوميين من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير نهائي.

ونود أن نشدد على أن الإطار المقبل لتحديد الأسلحة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ينبغي أن يشمل صكوكاً شاملة وفعالة وقابلة للتحقق وملزمة قانوناً مصممة لتغطية جميع التهديدات ذات الصلة في نهاية المطاف، بما في ذلك التهديدات من الأرض إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الأرض. ومشروع المعاهدة الحالي الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا يشكل أساساً كافياً في هذا الصدد. وبالنظر إلى مصالحنا المشتركة في الفضاء، فإن ألمانيا، إلى جانب الدول الأخرى التي تتراد الفضاء في سياق كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تشارك بنشاط في مختلف عمليات الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك وفيينا. وتقع على عاتقنا مسؤولية ضمان

الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية.

وفيما يتعلق بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٢، والذي تناط به ولاية النظر في العناصر الجوهرية لصك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأنه، ترحب المجموعة الأفريقية بالمداولات الموضوعية والشاملة التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين. وإذا تؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً أهمية العمل الموكل إلى مؤتمر نزع السلاح، فهي تعرب عن قلقها إزاء استمرار المأزق لعدة سنوات، ما حال دون وفاء مؤتمر نزع السلاح بولايته بوصفه المحفل الدولي المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولذلك تدعو المجموعة الأفريقية مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف عمله الموضوعي دون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

ختاماً، لا تزال الدول الأفريقية ملتزمة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لأجل تنمية كوكبنا.

السيد بيلتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تواصل ألمانيا تعزيز الحفاظ على بيئة فضائية آمنة وأمونة ومستدامة وعلى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. نحن نسلم بأن الفضاء منفعة عامة تستخدم لفائدة ومصالحة البشرية جمعاء. ومع اتساع نطاق فوائد الأنشطة الفضائية عدداً وتحسين نوعيتها، يصبح من المهم بصورة متزايدة الحفاظ على حرية وصول جميع الدول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه وكفالة استخدامه على نحو مستدام في الأجل الطويل. ولا تزال ألمانيا تشعر بالقلق إزاء التطوير المتزايد لمختلف القدرات الهجومية في الفضاء، ولا ترحب ملتزمة التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في ذلك المجال. ولا نرحب نشدد على أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة وأهمية الدعوة إلى السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، ولا سيما في إطار

إن إقامة علاقة متبادلة وحوار بين الدول الرائدة في ميدان الفضاء الخارجي والدول الناشئة شرط أساسي لتحسين أمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي بدرجة كبيرة وكفالة أن تساعد تلك الأنشطة الجيل الحالي على تحقيق تطلعاته وترك إرثاً للأجيال المقبلة. وسوف تتاح النسخة الكاملة لبياني على بوابة الخدمات المفرة للورق PaperSmart.

**السيد بيكر باربوسا دي أوليفيرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** مع تطور التكنولوجيا، تصبح أنشطة الفضاء الخارجي ضرورية بشكل متزايد للحياة اليومية على الأرض. ولا يمكن المبالغة في أهمية التكنولوجيات المتصلة بالفضاء، لأنها توفر فرصاً هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد اعتماد كل بلد على هذه التكنولوجيات، فإن ضمان بيئة فضائية آمنة وسلمية ومستدامة هو هدف مشترك يجب أن يسعى إليه المجتمع الدولي ككل. وتعتقد البرازيل أن الفضاء الخارجي ينبغي أن يظل منطقة مشتركة للبشرية وبيئة سلمية ينبغي استكشافها من أجل الصالح العام للدول والشعوب. ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا يتسق مع ذلك الهدف النهائي فحسب، بل ويتوقف عليه تحقيق ذلك الهدف. ومن هذا المنطلق، تؤيد المبادرات الرامية إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وقد شاركنا في آليات مختلفة لتحسين الشفافية والثقة على الصعيد المتعدد الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي ينظر في وسائل منع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. ولا نزال ملتزمين بالبناء على تلك التدابير الطوعية وتنفيذها من أجل تخفيف حدة التوترات وتجنب خطر المواجهة والتصعيد، اللذين يمكن أن تترتب عليهما عواقب ذات آثار بالغة ولا يمكن التنبؤ بها. وفي ضوء الثغرات القائمة في القدرات من أجل تنفيذ هذه التدابير، تؤيد أيضاً الحاجة إلى التعاون بين الدول التي تتراد الفضاء والدول غير المترادة للفضاء على السواء.

الاستخدام السلمي والمستدام المستمر للفضاء الخارجي للأجيال الحالية والمقبلة.

**السيدة خاكيث أوكوجا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** على الرغم من آرائنا الموحدة إلى حد كبير بشأن أهمية الحفاظ على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، فإننا لا نزال نرى الخطر المتمثل في اعتبار الفضاء الخارجي مرة أخرى جبهة صالحة ومشروعة لنشر منظومات الأسلحة بجميع أنواعها، مما يثير ويبرر الفكرة الخاطئة المتمثلة في سباق تسلح. لقد استمعنا بقلق إلى الاتهامات بوقوع حوادث ومناورات في المدار من شأنها أن توحى بعملية جارية لعسكرة الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت بعض الدول صراحة أنها ستسعى إلى وضع قدرات هجومية في الفضاء الخارجي من أجل حماية أمنها الوطني. ولكن كان من المفيد جدا والضروري تعزيز تدابير بناء الثقة مثل مدونات قواعد السلوك والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن تلك التدابير هي تدابير مؤقتة لا يمكن أن تحل محل الصكوك الملزمة قانوناً. ويجب أن يكون هدفنا النهائي هو تحسين أمننا عن طريق الحظر الكامل لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية، وحظر وضع جميع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

في عام ٢٠١٨، كان لبلدي شرف رئاسة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ورؤية الأهمية المحورية لاستخدام التعاون الدولي لضمان الاستخدام السلمي للفضاء، الذي يمكن أن يكون أداة لتعزيز السلام والرفاه والتنمية المستدامة لجميع الشعوب. تعتمد التنمية العالمية على استخدام الفضاء الخارجي أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، من الضروري كفالة استدامة الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي وفي البيئة الفضائية على المدى الطويل ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، ضمن وثائق أخرى ذات صلة.

عسكرية فيه. وبوصفنا دولة طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي، نؤيد الفرضية الأساسية للمعاهدة بأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكونا من أجل المصلحة الأكبر للبشرية جمعاء. ونشدد أيضا على أهمية استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة للتنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد أحطنا علماً على نحو إيجابي بعمل ومداولات فريق الخبراء الحكوميين بشأن اتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإن كان من المؤسف أنه لم يصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره النهائي. وإذ نمضي في مفاوضاتنا المقبلة بشأن الفضاء الخارجي، نأمل أن يسهم عمل الفريق فيها إسهاماً جوهرياً. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن البلدان النامية ذات القدرات المتفاوتة في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء ينبغي أيضا أن تتاح لها فرصة متساوية للتعبير عن شواغلها وآرائها في تحديد القواعد المستقبلية لطريق الفضاء الخارجي.

ويطلق بانغابادو-١ في الفضاء، وهو أول ساتل اتصالات لدينا، باتت حصة بنغلاديش الآن في الفضاء الخارجي الآمن أكبر من أي وقت مضى. ولذلك نؤكد من جديد أهمية وضع صك دولي شامل وغير تمييزي وملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، استنادا إلى النظام القانوني القائم فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة والاعتبارات البيئية والإنسانية واستخدام الفضاء الخارجي، من بين أمور أخرى.

إن بنغلاديش، استنادا إلى موقفها المبدئي، على استعداد للالتزام بالامتناع عن أن تكون البادئة في وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وفي غياب هذا الصك، نشدد على الأهمية الحاسمة لمختلف تدابير الشفافية وبناء الثقة لاستكمال الإطار القانوني الدولي القائم فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي بغية الحد من مخاطر سوء التقدير وسوء الفهم. وينبغي لنا أيضا أن نعزز

وفي حين أن الالتزامات السياسية والترتيبات الطوعية موضع ترحيب، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا للمعايير المتعددة الأطراف الملزمة قانونا. ونعتقد أنه لم يتحقق بعد تقدم كبير بشأن هذه المسألة، ولذلك أيدنا المبادرات المتعددة الأطراف الأخيرة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وشاركنا فيها بنشاط. وقد تشرفت البرازيل بتعيينها كمنسق خاص بشأن هذا الموضوع في الهيئة الفرعية ٣ التابعة لمؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ٢٠١٨، و رئاسة فريق الخبراء الحكوميين للنظر في عناصر وضع صك دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأنها. وأظهرت المناقشات التي جرت في كلتا الأليتين أن هناك أرضية مشتركة كافية لتجاوز تدابير الشفافية وبناء الثقة والنظر في مبادئ توجيهية بشأن تكنولوجيات الأسلحة المضادة للسواتل، على سبيل المثال. ونعتقد أيضا أنه نظرا لأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، فإنه ينبغي أن يكون له الدور الرئيسي في التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح للريبة بأن تسود. والمبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل التي وافقت عليها مؤخرا بتوافق الآراء لجنة استخدام الفضاء في الأغراض السلمية علامة واضحة على ما يمكن تحقيقه من خلال الحوار والتفاوض، ونأمل أن تتمكن اللجنة الأولى من الاستلها من ذلك المثال عند نظرها في جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

**السيد ديف ناث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17).

نحن نشاطر الوفود الأخرى شواغلها إزاء العواقب الكارثية لتسليح الفضاء الخارجي وحدث منافسة استراتيجية وصراعات

السلمية، وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها باللجنة في هذا الصدد. ونرحب باعتماد اللجنة في حزيران/يونيه مبادئ توجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، ونأمل أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الوصول المنصف إلى فوائد استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. ومن الحيوي الآن أن يحول المجتمع الدولي أقواله إلى أفعال عن طريق التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية. وينبغي لنا أيضا أن نعزز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائه (القرار ٦/٧٣)، مع مراعاة احتياجاتها وظروفها المختلفة. وستواصل جمهورية كوريا، بوصفها داعما قويا في هذا المجال من مجالات بناء القدرات، دعمها للدول الناشئة التي تمخر عباب الفضاء من خلال البرنامج الدولي للتدريب الفضائي في المعهد الكوري لأبحاث الفضاء الجوي.

وإذ يأخذ وفد بلدي في اعتباره المسائل الشاملة المتصلة بالفضاء الخارجي، فهو يرحب بحلقة النقاش المشتركة المقبلة التي تعقدها اللجنتان الأولى والرابعة بشأن مسألة الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى أن تستمر تلك الجهود المشتركة. وسوف نتاح النسخة الكاملة من بياني هذا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

**السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.17).

إن بلدي ملتزم بصون السلم والأمن فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. وتحترم فرنسا المبادئ الرئيسية التي تنظم أنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك حرية الوصول إلى الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. ونحن ملتزمون أيضا بضمان أمن الأنشطة الفضائية واستخدامها على المدى

جهودنا لبناء قدرة البلدان النامية على الإسهام في المناقشات والتطورات في موضوع الفضاء الخارجي.

وبالنظر إلى الكثافة المثيرة للجزع للحطام في الفضاء الخارجي وما يشكله من خطر على الأجسام والأنشطة الفضائية، بات من الأهمية بمكان اتخاذ مبادرات مجدية للتصدي لذلك التحدي. وسوف نتاح النسخة الكاملة من بياني هذا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

**السيدة تشوي سوهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية):** ينبغي أن يكون الفضاء حدودا جديدة للرءاء المشترك للبشرية، لا تهديدا للأجيال الحالية والمقبلة. وتلتزم كوريا، بوصفها دولة من الدول التي تتراد الفضاء، التزاما راسخا بضمان أن يكون الفضاء الخارجي آمنا ومستداما في هذا العصر الجديد. ونرحب بالجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين بشأن اتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والذي شاركت فيه جمهورية كوريا. وعلى الرغم من أن فريق الخبراء الحكوميين لم يقدم توصياته النهائية هذا العام، فإننا نعتقد أنه قدم مساهمة قيمة في تعميق التفاهم المشترك عبر آراء ونهج متباينة.

واستنادا إلى الأساس السائد في مختلف المنابر، نحتاج الآن إلى التركيز على تحديد التدابير والأنشطة العملية التي يمكن أن تسهم في تيسير التفاهم المتبادل وبناء الثقة فيما بين الذين لديهم آراء مختلفة. ويمكن أن يكون التبادل المنهجي للمعلومات والتبادل المنتظم للآراء بشأن السياسة الوطنية لأمن الفضاء من خلال المنابر المناسبة، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح، بداية سهلة نسبيا. ويمكن اعتبار الإطار السياسي المشترك بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخطوة التالية إلى الأمام، تليها خطوة أخرى لترجمة الإرادة السياسية إلى واقع.

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نستفيد استفادة كاملة من الدور الهام الذي تضطلع به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض

الطويل من أجل منع تدهور الظروف في الفضاء وضمان وصول الأجيال المقبلة إليه.

يكتسي الفضاء الخارجي في وقتنا الحاضر صبغة أساسية لتطبيقاته، التي تؤثر على الحياة اليومية على الجهتين المدنية والعسكرية على السواء. إن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يعني أن اعتمادنا على أصوله لن يتجه إلا إلى الزيادة. وتعرض الفوائد التي نجنحها من التطبيقات الفضائية لتهديد خطير من جراء التدهور الحالي للبيئة الفضائية وخطر وقوع حوادث وأعمال متعمدة بل وأعمال عدائية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من انتشار الحطام الفضائي. ومن مصلحتنا المشتركة تعزيز الاستخدام المبني والمسؤول للفضاء. إن تقييمنا المتجدد للبيئة الفضائية وتهديداتها ومحاطرها قد قادنا إلى تكييف استراتيجيتنا في الفضاء الخارجي. وتهدف استراتيجية فرنسا الجديدة للدفاع الفضائي إلى تعزيز استقلالنا الاستراتيجي عبر ثلاث ركائز - تعزيز الاستخبارات الاستراتيجية العسكرية وقدرات الدعم التشغيلي القائمة، وتوسيع قدراتنا على التوعية بالحالة في الفضاء، وتطوير قدرة دفاعية. إن استراتيجيتنا دفاعية وتمثل للميثاق.

**السيد الخالدي (الجزائر):** إن الخطورة المزدوجة التي تهدد الفضاء الخارجي أكثر من أي وقت مضى، والتي تكمن في عسكرة الفضاء الخارجي ونشوء ديناميكية جديدة في السباق نحو التسلح في هذا الفضاء، أمر يبعث على القلق بالنظر إلى العواقب الوخيمة التي قد تترتب على السلم والأمن الدوليين، خاصة في ظل هشاشة المنظومة القانونية الحالية المتعلقة بالفضاء الخارجي التي باتت غير كافية لمنع حدوث سباق نحو التسلح وظلت مشوبة بالعديد من النقائص. وعلى هذا الأساس، تدعو الجزائر إلى بذل جهود جماعية إضافية، خاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح، بغية تعزيز الإطار القانوني الحالي وإبداء الإرادة السياسية الكافية للتوصل لصك دولي ملزم قانوناً يرمي إلى منع هذا السباق بشكل شامل ومتوازن، صك من شأنه منع وضع منظومات دفاعية أو هجومية في الفضاء ومنع استخدام القوة أو الهجوم المسلح ضد الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى حظر تطوير حيازة وتجربة أسلحة يكون الغرض منها استهداف الأجسام في الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، ترحب الجزائر باعتماد الجمعية العامة في دورتها السابقة للعديد من المبادرات التي من شأنها تعزيز الإطار الدولي الخاص بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لا سيما القرارات المتعلقة بالوقاية من وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وبعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وكذا توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وقد اقترحت عدة مبادرات في مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى منذ سنوات بغرض منع البدء في وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وباتت تقدّم الآن كل عام. وتفضل فرنسا المقترحات التي يمكن تنفيذها فوراً، دون أن ترفض باقتضاب إمكانية اعتماد نهج قانونية، شريطة أن تكون هذه النهج قابلة للتحقق، بالنظر إلى التدهور السريع للفضاء الخارجي والحاجة الملحة إلى الاستجابة في هذا المجال. ويجب تطوير الأنشطة الفضائية وفقاً للقانون الدولي العام. فمن الحيوي تشجيع مبدأ يشمل الاستخدام المسؤول للفضاء في متابعة البرامج الفضائية المدنية والعسكرية. وينبغي لنا دائماً أن نعطي الأولوية لتدابير بناء الثقة والشفافية، واعتماد المعايير والسلوك المسؤول للجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك وضع معيار يحظر الإنتاج المتعمد لأنواع متعددة من

وتشكل معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧ حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي للفضاء، وتقوم بدور أساسي في الحفاظ على الفضاء للأغراض السلمية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن المعاهدة المذكورة لا تحظر سوى أسلحة الدمار الشامل وليس الأسلحة التقليدية، ناهيك عن الأدوات أو الممارسات التي يمكن استخدامها كأسلحة، مثل التشويش على إشارات الإرسال والاستقبال للأجهزة. ولهذا السبب، تؤيد الأرجنتين التفاوض، في إطار مؤتمر نزع السلاح، على معاهدة تحظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وفي غضون ذلك، فإن اعتماد تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي هو بلا شك أمر مناسب وضروري.

وتود الأرجنتين أن ترى استمرار المناقشات في هيئة نزع السلاح بشأن تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي والتي تهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتأمل أن تكون النتيجة هي اعتماد توصيات بحلول عام ٢٠٢٠.

وترحب الأرجنتين أيضا بالدورة المشتركة الجديدة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات التي تواجه أمن الفضاء الخارجي واستدامته. ونرى أن من المفيد معالجة هذه المسألة من منظور واسع دون إغفال حقيقة أن الهدف الرئيسي يجب أن يكون ضمان أن يظل الفضاء بيئة آمنة حتى تتمكن جميع الجهات الفاعلة من مواصلة العمل فيه بأقل قدر من القيود.

**السيدة دايكوهارا (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):**  
ما فتئت بيئة الفضاء الخارجي تتغير بسرعة مع تدفق جهات فاعلة جديدة وتنوع الأنشطة. وستزيد المجموعات الكبيرة من السواتل في المدار الأرضي المنخفض حركة المرور المدارية زيادة كبيرة.

كما أود التذكير بأن التدابير الطوعية في مجال إضفاء الشفافية وترشيد النشاطات الخاصة بالفضاء الخارجي تُعتبر بالفعل سندا إضافيا، لكن لا يمكن أن تكون بديلاً عن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً تمنع حدوث سباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي، يكون إطارها التفاوضي المناسب مؤتمر نزع السلاح، قصد التوصل إلى صياغة وقواعد من شأنها الإجابة على شواغل جميع الأطراف.

كما تعبر الجزائر عن أسفها لفشل فريق الخبراء الحكوميين المعني، بموجب القرار ٢٥٠/٧٢، بوضع العناصر الأساسية لصك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي في اعتماده تقريره خلال الدورة الأخيرة التي انعقدت في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٩، وهذا بعد أن أحرزت المحادثات تقدماً هائلاً وأسفرت عن عناصر موضوعية مفيدة حول إجراءات الشفافية وبناء الثقة وإمكانية صياغتها في شكل معاهدة تهدف لمنع التسلح في الفضاء الخارجي وحظر استهداف الأقمار الصناعية.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مساندته للبيانات الملقاة باسم حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية تحت هذا البند من جدول الأعمال (انظر A/C.1/74/PV.17). وسيتم نشر النسخة الكاملة من هذه المداخلة على بوابة PaperSmart.

**السيد فيردير (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** تعترف الأرجنتين بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وبالحق السيادي لكل دولة في المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً، وهي مقتنعة بالفوائد التي يمكن أن يحققها استخدامه للتنمية البشرية. ولذلك، تعتقد الأرجنتين أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يحول دون تهديد خطير للسلام والأمن الدوليين.



ونظرا لطابع الاستخدام المزدوج للأجسام الفضائية، فإن تحديد ما الذي يشكل سلاحا في الفضاء الخارجي أمر صعب بطبيعته. ومن الصعب أيضا معرفة النوايا الكامنة وراء بعض أنشطة الفضاء الخارجي والتحقق منها. ولذلك، نكرر التأكيد على ضرورة التنفيذ الطوعي لمبادئ السلوك المسؤول. ويمكن لتنفيذ هذه المبادئ أن يعزز أفضل الممارسات العملية لما يشكل سلوكا مسؤولا في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن هذا النهج يمكن أن يكون خطوة عملية من أجل وضع قواعد متعددة الأطراف في الفضاء الخارجي مستقبلا ويمكن أن يثبت أنه دائم نسبياً في مواجهة الظروف المتغيرة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بضمان سلامة وأمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي.

**السيد إتغوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلت بهما حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية بشأن مجموعة "الفضاء الخارجي" (انظر A/C.1/74/PV.17).

لقد أدت الرغبة في استكشاف واستغلال الموارد خارج حدود الأرض من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للبشرية إلى اختراعات تكنولوجية وأنشطة أخرى في الفضاء الخارجي. والواقع أن تكنولوجيا الفضاء أنتجت أدوات مكنتنا من القيام بالتنبؤ بالأحوال الجوية وحماية البيئة والتطبيب عن بعد والزراعة والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر. ولذلك، يجب أن نواصل اعتبار الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تراثا مشتركا للبشرية، يجب أن يُستخدم ويُستكشف ويُستغل لمنفعة الجميع ومصالحهم، علاوة على حمايته من النزاعات المسلحة. وينبغي أن يكون استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية وأن يتم ذلك لفائدة جميع البلدان ومصالحها، بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي.

ويستعد عدد متزايد من الجهات الفاعلة التجارية لدخول ميدان الخدمة في المدار وإزالة الحطام الفضائي. وسنرى تكنولوجيات أكثر ابتكارا، يمكن أن يسبب بعضها خلافا في المستقبل القريب. وقد طُمس التمييز بين الأنشطة المدنية والتجارية والعسكرية. وفي ظل هذه البيئة المتغيرة، يتعين على المجتمع الدولي تقديم أفكار جديدة واقترح نهج جديد في مناقشاتنا للمضي قدما.

وتؤيد اليابان من حيث المبدأ فكرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وشاركنا في مناقشات موضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في فريق الخبراء الحكوميين. وقد ناقش مؤتمر نزع السلاح هذه المسألة منذ عام ١٩٨٥، ولكن النتائج الأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين تبين أن هناك آراء متباينة بين الدول.

إن تدابير الشفافية وبناء الثقة هي تدابير عملية وقريبة الأجل لزيادة الثقة ومنع انعدام الثقة أو سوء الفهم أو سوء التقدير في الأنشطة الفضائية بين الدول. ونعتقد أن أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة تحتاج إلى إعادة تأكيد.

وفي هذا الصدد، ترحب اليابان باعتماد المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتشجع اليابان جميع الدول الأعضاء على تنفيذ المبادئ التوجيهية حسب الاقتضاء.

وفي الوقت نفسه، لا يزال المجتمع الدولي بصدد وضع تدابير للشفافية وبناء الثقة يمكن أن تشمل الجوانب المدنية والتجارية والعسكرية. وتتضمن تدابير الشفافية وبناء الثقة الواردة في توصيات تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/189) اتخاذ تدابير فعالة بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويمكن لهيئة نزع السلاح أن تستكشف هذه المسائل. وسيساعد ذلك الدول على تعميق التفاهم بشأن التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الأنشطة الفضائية وبشأن المعايير التي يمكن أن تكون مقبولة للأنشطة الفضائية المسؤولة.

الهدفين والمعاهدات القائمة ذات الصلة، من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي.

وسنقوم بتحميل بياننا الكامل على بوابة PaperSmart.

**السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** يؤيد الوفد الصيني البيانات التي أدلى بها ممثلو زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتونس، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.17)، والبيانين اللذين أدلى بهما باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي؛ وكذلك البيان الذي سيدي به الاتحاد الروسي باسم رابطة الدول المستقلة، والبيانات التي أدلت بها وفود عديدة والتي تدعو جميعها إلى منع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسليح فيه، والتي تمثل مجتمعة الصوت الجماعي القوي السائد داخل المجتمع الدولي.

فالفضاء الخارجي هو الإرث المشترك للبشرية جمعاء. ويعني استكشافه وتطويره وتطبيق تكنولوجيا الفضاء أن هذا المجال أصبح أكثر ترابطاً في مجتمعا البشري المشترك ويؤثر على مصالح جميع البلدان. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، اتخذت الجمعية العامة قراراً سنوياً بشأن منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي، بأغلبية ساحقة في كثير من الأحيان، وما فتئ مؤتمر نزع السلاح يتناول أيضاً هذا البند من جدول الأعمال. لقد حصل منذ وقت طويل توافق دولي في الآراء على أنه ينبغي لنا أن نتفاوض بشأن صكوك جديدة فيما يخص حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي من خلال مؤتمر نزع السلاح. إن منع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسليح فيه شرطان أساسيان للحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي. وبدونهما، لن يكون هناك سلام في الفضاء الخارجي أبداً.

وبالنظر إلى الحالة الأمنية الدولية الراهنة، ينبغي لنا جميعاً أن نستخلص الدروس من التاريخ، وأن نرفض رفضاً قاطعاً عقلية الحرب الباردة بمعارضتنا الشديدة لتسليح الفضاء الخارجي وتجنب

تعتقد نيجيريا أن اعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقية للفضاء في عام ٢٠١٦ وإنشاء الوكالة الأفريقية للفضاء الخارجي هذا العام، يمثلان تطورين إيجابيين في اتجاه تحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. لقد بات منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً بسبب هشاشة بيئة الفضاء الخارجي والشواغل المشروعة الناشئة عن عدم كفاية الصكوك القانونية القائمة للحيلولة دون مواصلة عسكرة الفضاء الخارجي أو منع تسليحه. ولهذا السبب، تعترف نيجيريا بالحاجة إلى إبرام معاهدة شاملة ملزمة قانوناً بشأن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك بشأن الهجمات المسلحة على الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وقد رحب وفد بلدي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ المزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي، ويشدد على أهمية المداولات الموضوعية والشاملة التي يجريها الفريق. ونأمل أن يؤدي عمله إلى تعميق المناقشات التقنية، وتوسيع مجالات الاتفاق التي يمكن تناولها في صك ملزم قانوناً. وينبغي أن تشمل دعم عمل الخبراء العلميين والتقنيين والعسكريين، بشأن استحداث الوسائل الممكنة للتحقق من الالتزامات الأساسية التي يمكن إدراجها في صك ملزم قانوناً، بالنظر إلى أن فريق الخبراء الحكوميين اتفق على أن التحقق المتعدد الأطراف وغير التمييزي، يمثل أحد العناصر الأساسية لصك مقبل بشأن منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي.

ويعتقد وفد بلدي أنه تقع على جميع الدول، ولا سيما تلك التي تملك قدرات فضائية كبيرة، مسؤولية خاصة في الإسهام بنشاط في تحقيق هدي استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومنع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي. وينبغي لها أيضاً أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع هذين

الولايات المتحدة، وسوف أمارس حقي في الرد عليها في وقت لاحق. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف من أجل وضع مفهوم بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية جمعاء في الفضاء الخارجي موضع التنفيذ بغية تحقيق السلام الدائم والأمن المشترك.

**السيد أبو حيمد** (المملكة العربية السعودية): يؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17).

يعد الفضاء الخارجي ملكية مشتركة للإنسانية جمعاء وللأجيال القادمة، الأمر الذي يجعل من أي إجراء لتوظيفه في أغراض التسليح تهديداً بالغاً للسلام والأمن الدوليين. لذلك، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية وحدها، حيث قامت الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة والتي تسعى إلى تحقيق هدف منع تسليح الفضاء الخارجي، بدور إيجابي، من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه.

وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي ضرورة حصر استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومنع جميع أشكال التسليح في الفضاء الخارجي، والتي ستؤدي إلى تحقيق ضرر بالغ للبشرية جمعاء، كما تؤكد الحقّ الأصيل للدول في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، انطلاقاً من الاتفاقيات الدولية القائمة، مع إيماننا بأهمية تطوير هذه الاتفاقيات بما يتماشى مع الأحداث الراهنة، وإعلان عدد من الدول عن تطوير قدرات إماماً لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي أو لشنّ هجوم مسلح ضد الأقمار الصناعية والأصول في الفضاء الخارجي.

وتلتزم المملكة العربية السعودية بمعاهدات الأمم المتحدة ومبادئ الخمسة المتعلقة بالفضاء الخارجي، إيماناً منها بأهمية ترسيخ قانون الفضاء الخارجي وتكريس البنية التحتية من أجل الاستفادة من تقنيات علوم الفضاء وتطبيقاتها، لتوفير الأمن

حدوث سباق تسلح فيه. ولا يزال تعزيز تعددية الأطراف ودعم الأمم المتحدة بوصفها المحفل الرئيسي لها، يشكّلان عنصريين رئيسيين في جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الفضاء الخارجي.

لقد قدمت الصين وروسيا مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام في الفضاء الخارجي، في إطار مؤتمر نزع السلاح، وروجتا لها بعد ذلك بنشاط، كأداة عملية تراعي السياق الحالي والتاريخي. ومن شأن اعتماد معاهدة دولية في الوقت المناسب أن يحول دون تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. ونرحب بإسهام جميع الأطراف في الأفكار والرؤى بغية استكمال مشروع المعاهدة واستخدامه كأساس للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

كما أننا نقدر أي مبادرات أو مقترحات تهدف إلى التفاوض على صك بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، وسننظر فيها على النحو الواجب. ومع ذلك، يجب توضيح أمر واحد، وهو أن أي مبادرات من هذا القبيل ينبغي ألا تتعارض مع الأهداف العامة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وينبغي ألا تحيد عن هدف التفاوض على صك قانوني. ومن شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة المتبادلة، والممكنة للأنشطة الفضائية، المساعدة على تعزيز الثقة المتبادلة، والحد من الحسابات الخاطئة، وتحسين تنظيم الأنشطة الفضائية، ولكن لا ينبغي لهذه التدابير أن تحل محل المفاوضات.

وقد أيدت الحكومة الصينية على الدوام استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتعارض بشدة تسليحه واحتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وليس لدى الصين استراتيجية أو خطة عسكرية للهيمنة في الفضاء الخارجي ولم تكن ولن تكون أبداً طرفاً في سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات التي وجهها ممثل

تجربة ونشر الأسلحة في الفضاء. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، أدخلت تلك الدولة نفسها أسلحة مضادة للسواتل، ودمرت ساتلا، استنادا إلى ادعاءات لا يمكن تبريرها ولا يمكن التحقق منها. وقد شرعت تلك الدولة مؤخرا في عملية إنشاء قوة فضائية بوصفها الفرع السادس لقواتها المسلحة، وهو قرار وعمل يزيدان بوضوح من تقويض الثقة، ومن المرجح أن يؤججان سلسلة من التدابير المضادة.

إن السعي إلى الهيمنة في الفضاء الخارجي وهم لا يسهم إلا في تسليح الفضاء الخارجي، ويمهد الطريق لإمكانية نشوب نزاع مسلح في ذلك المجال. وتستغل تلك الدولة المعينة الثغرات القائمة في القانون الدولي الذي يحكم الفضاء الخارجي لتطوير برنامجها للأسلحة الفضائية. ولذا يجب سد مثل هذه الثغرات. ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ليست كافية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبالنظر إلى الجمود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح في بدء المفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يجد طريقة للتغلب على ذلك التقاعس. إننا نرحب بالمداولات المثمرة التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين بشأن اتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونأسف لأن فريق الخبراء الحكوميين لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد تقريره الموضوعي.

ونؤمن بأنه من واجبنا الجماعي أن نواصل الجهود، ولا سيما في مؤتمر نزع السلاح، سعيا إلى إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف فعالة ويمكن التحقق منها بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

**السيد بيلوسوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقرأ هذا البيان باسم أرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وبلدي الاتحاد الروسي.

والأمان والرفاهية للإنسان، والحفاظ على عدم عسكرة الفضاء الخارجي، وأخذ تدابير حازمة لتحاشي احتمال وقوع تسلح أو وضع أجسام تحمل أسلحة نووية في الفضاء الخارجي.

كما يعيد بلدي تأكيد ما تضمنه بيان المجموعة العربية هذا اليوم حيال المبادئ الأربعة للمجموعة العربية.

وتؤكد المملكة أهمية الفضاء الخارجي في مجالات الاتصالات والملاحة والبث الإعلامي، فضلا عن كون الفضاء الخارجي مهماً لرصد تغير المناخ ومكافحة التصحر وإدارة الكوارث وتحسين إدارة الموارد الطبيعية للأرض. لذلك، فمن الضروري الاستمرار في استكشاف الفضاء وتطوير تطبيقاته وتعزيز البحث العلمي وتوفير الموارد التي من شأنها أن تتيح استخدامه بطرق سلمية تعود بالنفع على العالم أجمع.

وفي الختام، تدعو المملكة العربية السعودية جميع الدول إلى تنفيذ أنشطتها في الفضاء الخارجي بروح من المسؤولية والشفافية الكفيلة بتعزيز تدابير الثقة والأمن وفقاً للقانون الدولي ومبادئه، وبما يسهم في كبح سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيران البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17).

قبل بضع سنوات، كانت إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مجرد خطر محتمل. وهي الآن واقع حقيقي. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، حاولت دولة معينة السيطرة على الفضاء الخارجي لمصلحتها العسكرية، والتحكم في وصول جميع البلدان الأخرى إليه. ولم يكن بوسعها تحقيق ذلك، لولا بلقنتها الفضاء الخارجي.

وتمثلت الخطوة الأولى في تخليص نفسها من أي قيود قانونية، وهي في هذه الحالة كانت معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، التي حظرت

وترحب الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي كلف بالنظر في عناصر موضوعية لصك دولي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ووضع توصيات بشأنها، بما في ذلك، في جملة أمور، منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد أعربت عن أسفها لأن أحد الخبراء عرقل اعتماد تقرير الفريق بتوافق الآراء. وتدعو الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة إلى استخدام عمل الفريق الأساسي الذي تستند إليه المجموعة في الأعمال المقبلة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتؤكد الأطراف بصوت واحد أن من شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تساعد على منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتعرب الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة عن أسفها لأن قرار الجمعية العامة ٧٣/٧٢ بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي ظل يعتمد تقليدياً بتوافق الآراء، قد طرح للتصويت للمرة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين، وتدعو إلى العودة بسرعة إلى ممارسة اعتمادها بتوافق الآراء.

وإلى أن يتم إبرام صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ستدعم الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بنشاط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة. ومن المساهمات الهامة في تلك الجهود النهوض بالمبادرات المتعددة الأطراف والالتزامات المتعلقة بسياسات عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي وإضفاء الطابع العالمي عليها. وإذ أن مبادرة عدم البدء بوضع الأسلحة هي حالياً التدبير الوحيد للشفافية وبناء الثقة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فقد أصبحت تلك المبادرة في السنوات القليلة الماضية عاملاً سياسياً هاماً في النهوض بالسلام الدولي وتعزيزه وكفالة الأمن المتكافئ وغير

فهذا البيان المشترك لرابطة الدول المستقلة يتعلق باتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتبذل الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة جهوداً للقيام ببحوث في في الفضاء الخارجي واستخدامه بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام ١٩٦٧، وغير ذلك من قواعد ومبادئ القانون الدولي، بغية تعزيز التعاون الدولي والتفاهم المتبادل في صون السلم والأمن الدوليين. وتدعو الأطراف المجتمع الدولي إلى بذل جهود مشتركة مكثفة لتحسين النظام القانوني الدولي ذي الصلة.

وتعرب الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة عن قلقها البالغ إزاء الاحتمال الحقيقي لسباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية من شأنها أن تقوض الاستقرار العالمي. وتلاحظ الأطراف أن حظر وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يحول دون ظهور تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

وتشدد الدول مرة أخرى على الأهمية القصوى للإسراع في اعتماد تدابير عملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وستمثل أكثر التدابير فعالية في مفاوضات دولية لإبرام وثيقة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً توفر ضمانات موثوقة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع أسلحة فيه على أساس مشروع المعاهدة الصيني - الروسي بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وأكدت الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح - المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف - في التفاوض على اتفاق دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

هدف نشر الأسلحة في الفضاء القريب من الأرض سيخلف آثارا كارثية على الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي.

وتسعى روسيا إلى الحيلولة دون أن يصبح الفضاء ساحة جديدة للمواجهة العسكرية وتشجع المبادرات السلمية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومشروع المعاهدة الروسية الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي مدرج في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولكن نظرا لموقف الولايات المتحدة، لا يزال من غير الممكن البدء في العمل الموضوعي بشأن مشروع المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح.

وقد قدم فريق الخبراء الحكوميين مدخلات لأهداف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعد الفريق تقريرا نهائيا يحدد التطورات المتعلقة بعناصر صك متعدد الأطراف ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أن ممثل الولايات المتحدة عرقل اعتماد التقرير. واستنادا إلى تجربة فريق الخبراء الحكوميين، نقترح اعتماد مشروع القرار A/C.1/74/L.58، المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"،

وكذلك قدمنا مشروع القرار A/C.1/74/L.59، المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارج". ويتمثل الغرض الرئيسي منه في تعبئة المجتمع الدولي لدعم مبادرة متعددة الأطراف بعدم البدء في وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وأخيرا، نعرض مشروع القرار التقليدي A/C.1/74/L.60، المعنون "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، الذي ظل يعتمد من دون تصويت منذ عام ٢٠١٣ وشارك في تقديمه الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة.

سيتاح نص بياني على بوابة الموقع الشبكي للجنة الأولى.

**السيد أونغ (ميانمار)** (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل الفلبين، باسم رابطة أمم جنوب

القابل للتجزئة للجميع وزيادة القدرة على التنبؤ والاستدامة في عمل الدول إذ تجري الأبحاث في الفضاء الخارجي وتستخدمه للأغراض السلمية.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشاريع القرارات A/C.1/74/L.58 و A/C.1/74/L.59 و A/C.1/74/L.60.

**السيد بيلوسوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

لقد وقعت عدة أحداث، منذ بداية العام، تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي. وأعلن عدد من البلدان رسميا عن خطط لنشر منظومات أسلحة هجومية في الفضاء. ففرنسا، على سبيل المثال، هي أول بلد في العالم يعتمد استراتيجية للدفاع الفضائي. ولا تعلن الوثيقة الفضاء كحجر الزاوية في الدفاع فحسب، بل تنص أيضا على تدابير فعالة لحماية سواتلها. ويعكف حلف شمال الأطلسي على إعداد وثيقة مماثلة.

ويحدد استعراض سياسة الولايات المتحدة بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية الهدف من نشر أجهزة اعتراض القذائف التسيارية في الفضاء. فيمكن استخدام قدرات شن الغارات على نطاق واسع ويمكن أن تدمر الأهداف في الفضاء وعلى الأرض. ومن المناسب التذكير، في ذلك الصدد، بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، التي انسحبت منها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢.

فالمادة الخامسة من تلك المعاهدة تحظر نشر عناصر القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء الخارجي. وأخيرا، ينبغي ألا ننسى أن لدى الولايات المتحدة أسلحة مضادة للسواتل، ولها خبرة تطبيقية فعلية في ذلك المجال. إن كل ذلك يبدو وكأنه محاولة للتفوق بدون منافس في الفضاء. ومن الواضح أن تحقيق

وإذ تدرك ميانمار التوترات بين الدول والتهديدات الناشئة للنظام الدولي القائم على القواعد، فإنها ترحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بموجب القرار ٢٥٠/٧٢ وتوصياته، ولا سيما فيما يتعلق بالعناصر الموضوعية لصك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا تزال ميانمار تتمسك بثقتها في مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. وتتشاطر أيضاً الرأي القائل بأن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يضغط، دون مزيد من التأخير، بدوره الرئيسي في التفاوض على اتفاق بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وفي الختام، يجب الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية. ويجب ألا تستخدم أنشطته سوى للأغراض السلمية. ويجب عدم السماح بأي عمل ضار في الفضاء الخارجي بغض النظر عن السبب.

وتدعو ميانمار جميع الدول الأعضاء إلى العمل معاً لمنع أي عمل خطير في الفضاء الخارجي والحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل تحسين أحوال البشرية جمعاء والأجيال المقبلة.

**السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** إن الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الفضاء تتهاوى وأصبحت تكنولوجيا الفضاء أكثر تطوراً وصار بناؤها أرخص وإطلاقها وصيانتها أيسر. وفي الوقت نفسه، لا يمكن عزل الفضاء عن المخاطر المرتبطة بزيادة المنافسة الاستراتيجية العالمية. ويعتمد الاقتصاد العالمي والسكان المدنيون ومعظم الجيوش على النظم الفضائية. وتتيح نظم سواتل الاستشعار عن بعد والاتصالات والملاحة الوصول في الوقت الحقيقي إلى المعلومات اللازمة للربط فيما

شرق آسيا، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17). وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

ما فتئت تكنولوجيات الفضاء الجديدة وقدراتها تتطور بسرعة اليوم داخل الأوساط الفضائية العالمية وخارجها. ونسلم جميعاً بأن تلك التكنولوجيات الفضائية المتطورة ينبغي تطبيقها من أجل تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. غير أن العديد من المتكلمين أعربوا عن قلقهم إزاء العواقب السلبية الخطيرة التي قد تترتب عن سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وإذا عُسكر الفضاء الخارجي بسبب التوترات المتزايدة، فإنه لن يهدد أمن جميع البلدان فحسب، بل سيقوض أيضاً المبادرات الحالية في مجال نزع السلاح. وسيؤدي تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة دوراً محورياً في تخفيف الشكوك المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي. ولذلك نشجع بشدة تدابير الشفافية وبناء الثقة من جميع جوانبها.

وفي هذا الصدد، ترحب ميانمار بفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المنشأ بموجب القرار ٦٨/٦٥ وبعمله. وننوه بتوصياته، ولا سيما التقييد بالمبادئ ذات الصلة من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وميثاق الأمم المتحدة وما يتصل به من معاهدات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولئن كانت هذه المبادئ أساساً جيداً لتعزيز التعاون في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فإننا لا نعتقد أنها كافية لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة الصين وروسيا في عرض مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح.

وترى أستراليا أن نتائج فريق الخبراء الحكوميين سلطت الضوء على التحديات التي ينطوي عليها اتباع نهج قائم على الحظر. ولا نزال نعتقد أن التركيز على السلوك سيكون أكثر فعالية. ويمكننا أن نتخذ إجراءات إيجابية ملموسة، مثل وضع قاعدة لمكافحة توليد الحطام الفضائي عمدا. ففي المقام الأول، ستساعد تدابير الشفافية وبناء الثقة على إرساء مستويات أعلى من الثقة ونهج أكثر إلحاحا لتحسين أمن الفضاء.

**السيدة تيوييت (ماليزيا)** (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17)، وكذلك البيان الذي سيدي به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذه المجموعة.

وتدرك ماليزيا أهمية الفضاء الخارجي وتؤكد من جديد الحاجة إلى الالتزام باستخدامه للأغراض السلمية حصرا. ونوه بعمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في تعزيز التعاون الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ونشيد به. ونرحب باعتماد الديباجة والمبادئ التوجيهية الـ ٢١ لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل خلال الدورة الثانية والستين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه.

كما تؤكد ماليزيا من جديد ضرورة منع عسكرة الفضاء الخارجي وإبقائه خاليا من جميع أنواع الأسلحة. وفي ذلك الصدد، يشرفنا أن نشارك في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار ٢٥٠/٧٢ بشأن هذه المسألة الهامة. وبينما نأسف لفشل فريق الخبراء الحكوميين في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره النهائي، يحدونا الأمل في أن يكون التقدم الموضوعي الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين خلال مداولاته في آب/أغسطس ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩، على الترتيب، أساساً جيداً لإجراء مزيد

بين الناس وتشغيل اقتصاد عالمي والاستجابة للكوارث الطبيعية ودعم العمليات العسكرية.

وتعتمد أستراليا اعتمادا كبيرا على تلك النظم الفضائية، بما في ذلك في العمليات والقدرات الدفاعية. غير أن هذه القدرات الفضائية ضعيفة، ويُعتبر الفضاء على نحو متزايد عنصرا هاما من عناصر المنافسة الاستراتيجية والميزة العسكرية.

وقد تساءل العديد من الممثلين في هذه القاعة عما إذا كانت الأطر الدولية الحالية كافية للحد من خطر نشوب النزاعات في الفضاء. ولا نعتقد أن المسألة الأساسية هي كفاية الأطر. فالقانون الدولي، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على أنشطة الدول في الفضاء الخارجي. والأهم هو السلوك المسؤول والثقة. وينبغي أن نراعي بقدر أكبر الطريقة التي نبنى بها المعايير الدولية والشفافية والتعاون في تعزيز السلوك المسؤول في الفضاء.

وفي هذا الصدد، ترحب أستراليا باعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية المبادئ التوجيهية الـ ٢١ لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، وتدعو جميع البلدان إلى تنفيذها. وستشارك أستراليا مشاركة فعالة في الفريق العامل الذي سيدرس مسألة التنفيذ فضلا عن النظر في أي مبادئ توجيهية أخرى.

ويسر أستراليا أيضا أن تشارك في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وشارك الخبراء بصورة بناءة وبنية حقيقية للوفاء بالولاية التي أسندت إليهم، ولكن لم يتسن في نهاية المطاف التوصل إلى توافق في الآراء. وكانت هناك خلافات كبيرة لم يتسن حلها. ولذلك، شهدنا بقدر من خيبة الأمل تعميم التقرير غير التوافقي بعد الاجتماع.



يؤيد بلدي نظاما دوليا يقوم على المعايير والمساواة في السيادة بين الدول. وتقدر إكوادور الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وبالتالي فهي تعارض الخروج على القانون، بل تعارض عسكريته، بما في ذلك وضع أي مواد عسكرية خارج الغلاف الجوي. فالنزاع في الفضاء لن يؤدي إلا إلى عواقب مدمرة على البشرية. ونؤكد مجددا في ذلك الصدد إيماننا الراسخ بضرورة وضع صك ملزم قانونا للحفاظ على الطابع السلمي للفضاء باعتباره تراثا مشتركا للبشرية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونأسف لعدم اعتماد وثيقته الختامية. ونعرب عن تقديرنا أيضا لرسالة الفيديو التي وجهها السفير غيرم دي أغيار باتريوتا بعد ظهر اليوم، ونلاحظ باهتمام توصيته بأن تنظر الدول الأعضاء في الاستفادة من العمل القيم الذي يؤديه الفريق.

وأخيرا، يناشد وفد بلدي بكل احترام جميع الوفود في نيويورك، أن تشجع الحوار الصريح بشأن هذه المسألة. ويجب علينا الامتناع عن عسكرة الفضاء الخارجي وتسييسه أيضا.

**السيد بيناراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ماليزيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17).

لقد دفعت التطورات السريعة في العلم والتكنولوجيا البشرية إلى استكشاف ساحات جديدة واستخداماتها المفيدة للبشرية. وفي ذلك السياق، فإن من المهم بذل كل جهد ممكن لضمان مستقبل البشرية السلمي في الفضاء الخارجي. وفي حين يحفل اكتشاف هذه الساحات الجديدة واستكشافها بالكثير من الوعود بتقدم البشرية عن طريق الابتكار، ينبغي أن يقترن ذلك دائما بالمسؤولية الأخلاقية. وعلى الرغم من أن الفضاء الخارجي غير مستكشف نسبيا، إلا أنه ما فتى بمثابة مظلة لبعض الدول للتباهي بموقفها العالمي، بوصفه الساحة الدولية التالية.

من المفاوضات من أجل اعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومع شروع المزيد من الدول في استكشاف الفضاء الخارجي، هناك حاجة إلى ضمان الوصول الآمن إلى الفضاء، وهو جانب حاسم من جوانب أمن الفضاء ومقدمة لاستدامة الأنشطة الفضائية في المستقبل. ومن الضروري أيضا أن تمتنع الدول عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تضر بأمن الفضاء. ولا تزال ماليزيا ملتزمة بتنفيذ المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي التي تدعم المبادئ القانونية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٩٦٢ (د-١٨) لعام ١٩٦٣. وبعد إقرار سياستها الفضائية الوطنية لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٧، بدأتنا عملية صياغة تشريعاتنا الداخلية المتعلقة بالفضاء الخارجي، التي ستمكن ماليزيا من التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة والانضمام إليها، بما في ذلك معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧.

وفي الوقت نفسه، تعمل السياسة الفضائية الوطنية كإطار للمضي قدما في قطاع الفضاء في ماليزيا. وهي تحدد بوضوح موقفنا وأهدافنا في إتقان قطاع الفضاء، فضلا عن الإجراءات والتنسيق اللازمين لتحقيق ذلك الهدف.

وتتطلع ماليزيا إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في تطوير قدرتنا الفضائية في هذا الميدان، وكذلك في ضمان بقاء هذا المجال المشترك الذي تتشاطرهُ للأغراض السلمية حصرا.

**السيد فيالو كارليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** بالإضافة إلى تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17)، أود أن أكرر موقف إكوادور بوصفها بلد سلام.

وتدعو الدول الأعضاء إلى العمل لأجل وضع صك متعدد الأطراف وفعال وملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية):** يرحب وفد الكرسي الرسولي بفرصة الإسهام في مناقشة اللجنة للمسائل الأمنية المتعلقة ببيئة الفضاء الخارجي. وكما نصت المادة التاسعة من معاهدة الفضاء الخارجي التأسيسية لعام ١٩٦٧، التي تكاد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المرتادة للفضاء تكون أطرافاً فيها:

”يجب أن تسترشد الدول الأطراف في المعاهدة، في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، بمبدأ التعاون والمساعدة المتبادلة، ويجب عليها تنفيذ جميع أنشطتها في الفضاء الخارجي مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح المماثلة لجميع الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة“.

ومن الواضح أن ذلك الالتزام يثير تساؤلات كبيرة عن الجهود المبذولة للتدخل في سواتل دول أخرى أو تدميرها، أو إدخال الأسلحة إلى بيئة الفضاء الخارجي، نظراً إلى منع ذلك منعا باتا بالفعل سواء على المدار أو المحطة أو الأجرام السماوية أو في أي مكان آخر في الفضاء الخارجي، سواء كانت أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولا تتسق مهاجمة السواتل بأي شكل من الأشكال، سواء من الفضاء أو الأرض، وإطلاق أسلحة من الفضاء الخارجي على أهداف في الأرض، مع مبدأ التعاون والمساعدة المتبادلة في أنشطة الفضاء الخارجي السلمية.

وتدرك الفلبين أن استخدام الفضاء الخارجي حق لجميع الدول وأنه ينبغي توجيه فوائده للنهوض بالبشرية بالوسائل السلمية. ونؤيد استكشاف الفضاء الخارجي لاستحداث معارف جديدة ومنع التحديات العالمية والتصدي لها مثل الأحداث الطبيعية الكارثية. ونؤكد من جديد أنه ينبغي تنفيذ أنشطة الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي. وتدرك الفلبين أيضاً أن الفضاء الخارجي أصبح مهدداً بتسليحه المحتمل ضمن سباق التسلح، وهو تطور يتعارض مع هدف استكشاف الفضاء الخارجي والحفاظ عليه لأجل استخدامه في الأغراض السلمية. وعليه، يواصل بلدنا دعم لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المكلفة بإدارة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه من أجل السلام والأمن والتنمية لمنفعة البشرية جمعاء.

وخلال مشاركتها في اجتماع الفريق العامل المعني بخطة ”الفضاء ٢٠٣٠“، فيما بين الدورات، اتفقت الفلبين، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على الإسهام في تعزيز الإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الخطط العالمية المعنية باستدامة تلك الأنشطة في الأجل الطويل. وسنت الفلبين ضمن التزامها في آب/أغسطس قانون الفضاء في الفلبين، الذي يقر بالحاجة الملحة إلى وضع استراتيجية متماسكة وموحدة لتنمية الفضاء واستخدامه. ويتوقع تنفيذه باستخدام أحدث التطورات في تكنولوجيا الفضاء.

وتشيد الفلبين أيضاً بالتعاون الدولي وتلتزم به في مساعدة البلدان النامية على تطوير برامجها في تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها. ونسلم بأهمية الشفافية والإلحاح في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونرحب باستعداد جميع الدول الأعضاء للإسهام في تحقيق ذلك الهدف المشترك. وتدعو الفلبين الدول التي تتراد الفضاء إلى احترام القرارات ذات الصلة.

الالتزامات. وإذا كان سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد بدأ بالفعل أو جار العمل لبدئه فيجب أن تكون الولايات المتحدة هي المسؤولة عنه. ويتمثل جوهر استراتيجية الولايات المتحدة للفضاء الخارجي في الهيمنة عليه، باعتبارها الدولة العظمى الأكثر تقدماً في علوم وتكنولوجيا الفضاء والأكثر نشاطاً في عمليات الفضاء ولديها استراتيجية أشمل لعسكرة الفضاء. وقال زعيم للولايات المتحدة صراحة في مركز كينيدي للفضاء في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن بلده، تحت قيادة الرئيس ترامب، يتخذ خطوات لضمان هيمنة اعتبارات الأمن القومي الأمريكي في الفضاء بقدر هيمنتها في كوكب الأرض. وما برحت استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى الهيمنة على الفضاء الخارجي تدفع حملتها الرامية إلى عسكرة الفضاء الخارجي وتصير حرب النجوم حقيقة فعلاً. ووجهت الاستراتيجية الفضائية الوطنية التي وضعتها إدارة ترامب لأول مرة بإنشاء قوة فضائية وقيادة فضائية علاوة على إجراء سلسلة من عمليات محاكاة الحرب الفضائية وما يتصل بها من تجارب للأسلحة.

ولديّ بعض الأسئلة لممثل الولايات المتحدة. إذا كانت قوة أخرى تطمح في الهيمنة على الفضاء الخارجي كما تفعل الولايات المتحدة، فماذا ستفعل الولايات المتحدة؟ هل ستواصل عرقلة المفاوضات على صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح؟ وهل ستواصل بمفردها عرقلة اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؟

وأود أن أكرر القول بأن الصين ليست الولايات المتحدة وأنها لن تسعى إلى الهيمنة على الفضاء الخارجي كما تفعل الولايات المتحدة. ولا تعترم الصين التنافس مع الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، سواء على الأرض أو في الفضاء الخارجي. والصين ملتزمة بالتطوير السلمي وتنتهج سياسة دفاعية وطنية ذات طابع دفاعي. ولن نشارك في أي شكل من أشكال سباق

ويشير الاعتماد المستمر والمتزايد على منصات الفضاء الخارجي التي تدعم الاتصالات والملاحة وتحديد المواقع وممارسة الأنشطة اليومية هنا على الأرض إلى أهمية عملنا لدعم أمن هذه المنصات وكفاءتها واستدامتها. ولذلك ينبغي حظر مهاجمتها أو التدخل في عملها بصورة سليمة بواسطة إضاءةها بعوارض الطاقة الكهرومغناطيسية المدمرة على سبيل المثال. وينبغي منع نقل أي من المنصات الفضائية لاعتراض أي منصة أخرى بإنشاء ما يسمى بمناطق الحظر حول السواتل. وينبغي شجب الأنشطة العسكرية التي تسبب الحطام الفضائي بوجه خاص لأنه يهدد الأجسام الفضائية الأخرى.

وكما حدث في مناسبات سابقة شدد وفد بلدنا على العديد من الاحتياجات المطلوبة والفرص المتاحة لمعالجة أمن الفضاء واستدامته. ومن المؤسف أنه لم يحرز سوى تقدم محدود جداً. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من عقد اجتماع في الربيع الماضي بسبب المأزق الذي ينبغي حله دون إبطاء حتى تتمكن الهيئة من استئناف نظرها في تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. ومن شأن هذه التدابير أن تدعم استدامة العمليات والأنشطة في الفضاء الخارجي، وصور الأمن على نطاق أوسع ليس في الفضاء فحسب، بل في الأرض أيضاً. وستتاح بقية بياني على بوابة PaperSmart.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعت للجنة للتو إلى المتكلم الأخير بشأن المجموعة المتعلقة بالفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح). وأعطي الكلمة الآن لأولئك الذين طلبوا ممارسة حق الرد. وفي ذلك الصدد أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ دقائق وثلاث دقائق للمداخلة الثانية.

**السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** في بيانات أدلى بها اليوم هاجمت الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى الأنشطة الفضائية للصين وشككت في سياساتها في مجال تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. ولن يقبل الوفد الصيني هذه

الآخرون. ويجب على المجتمع الدولي عموماً أن يصوغ قواعد الفضاء الخارجي وأن يحترمها. ولن يكون من الممكن بناء الأمن في الفضاء الخارجي إلا بضمان منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. وتحض الصين الولايات المتحدة على التخلي عن استراتيجيتها للهيمنة في الفضاء الخارجي وسياسات تحديد الأسلحة ذات الصلة، وعلى الانضمام إلى المجتمع الدولي برغبة صادقة نحو تحقيق منع تسليح الفضاء الخارجي أو حدوث سباق تسلح هناك، واستعادة السلام والأمن في الفضاء الخارجي، وكفالة ألا تصبح هذه المسألة تشكل أبداً تهديداً دائماً للأمن الأرض.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة.

أعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء تشغيل بعض السواتل الروسية. وأود أن أعلن بمسؤولية كاملة أن الاتحاد الروسي يضطلع بأنشطته في الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي الساري، بما في ذلك قواعد ومبادئ ومقاصد معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. ووفقاً للمعاهدة، يتجنب الاتحاد الروسي خلق أي صعوبات أو عقبات بأي شكل من الأشكال أمام أنشطة الفضاء الخارجي التي تضطلع بها دول أخرى.

غير أن لدينا مخاوف جدية بشأن مجموعة الأقمار الصناعية الأمريكية. وينبغي أن نشير إلى أنها تتألف من أكثر من ١٠٠٠ ساتل، أي تقريبا نفس العدد الإجمالي لسواتل جميع الدول الأخرى مجتمعة. والغرض من السواتل الأمريكية غير معروف، لأنه لسبب ما يتم تسجيلها جميعاً كوحدات للأرصاد الجوية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية. وأود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى أن الولايات المتحدة وضعت منذ الستينات والسبعينات عدداً من البرامج لإيجاد أسلحة مضادة للسواتل. ومن المهم أن نتذكر أن الولايات المتحدة وحلفائها قد أدلوا في ذلك الوقت

التسلح، سواء على الأرض أو في الفضاء الخارجي. وتجري جميع أنشطة الصين في الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي والتزاماتها الدولية، وهي لا تستهدف أي دولة بعينها. ولا حاجة لأن يشعر أي أحد بالتهديد من جانب الصين ما دام لا ينوي التعدي على المصالح الأمنية المشروعة للصين.

وفيما يتعلق بما يسمى بمسألة قدرات الصين المضادة للسواتل، أود أن أذكر الجميع بأن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي الذي قدمته الصين وروسيا مؤخراً يحظر بوضوح أي تهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وهذا الالتزام كافٍ لحل مسألة الأسلحة المضادة للسواتل. وأود أن أسأل ممثل الولايات المتحدة عن عدد التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة في العقود القليلة الماضية بأهداف أو قدرات مضادة للسواتل، وما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للامتنثال للالتزام القانوني الدولي بالامتناع عن استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي بموجب معاهدة دولية ملزمة قانوناً.

وفيما يتعلق بشواغل البعض بشأن عدم وجود آلية للتحقق في مشروع المعاهدة، نود أن نقدم توضيحاً. تقترح الصين وروسيا أنه بالنظر إلى عدم نضج تكنولوجيا التحقق في الفضاء الخارجي حالياً، ينبغي تنحية هذه المسألة جانباً وحلها بروتوكول إضافي في المستقبل. وهذا بأية حال ليس بأمر غير مسبوق في معاهدات تحديد الأسلحة. فعلى سبيل المثال، لدى الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى مقترحات مماثلة بشأن مسألة التحقق فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن أمن الفضاء الخارجي الذي تطالب به الولايات المتحدة هو مجرد أمنها الخاص. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للمجتمع الدولي هو الحفاظ على الأمن العام والمشارك للبشرية في الفضاء الخارجي. ولا أعتقد أن المجتمع الدولي يرغب في رؤية فضاء خارجي تهيمن عليه الولايات المتحدة بينما يخضع

الفريق على هذه الاحتمال عندما اعتمد مبدأ توافق الآراء في إجراءاته. والآن، عندما نواجه نتيجة لا تعجب بعض الدول، فإنها تهاجم دولا أخرى لممارسة حقها الثابت.

ثانياً، تعتقد الولايات المتحدة أن النهج الحالي لمعالجة أمن الفضاء الخارجي حبيس للماضي. لقد ركزت هذه الهيئة لفترة طويلة جداً على مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي دون أن تفهم حقاً ما هي عوامل التهديد للمنظومات العاملة في الفضاء الخارجي. وكما سمعنا في حلقة العمل التي عقدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أمس بشأن الملاحية في الفضاء، فإن التهديد الأرجح للسواتل ليس من الأسلحة الموجودة في الفضاء الخارجي بل من الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. ففي كثير من الحالات، يكون تطوير هذه الأسلحة أرخص كلفة من تطوير أسلحة فضائية، ويمكن استخدامها في بعض الحالات بطريقة يمكن إنكارها. والأهم من ذلك أن هذه الأسلحة منشورة وتستخدم اليوم.

وعليه ما الذي يجب أن نفعله لاتخاذ خطوات للنهوض بجهودنا الرامية للتصدي لتلك التهديدات للعمل في الفضاء الخارجي؟ أولاً، ينبغي أن نعترف بأن هناك مصلحة مشتركة في صون السلم والأمن في الفضاء الخارجي لصالح الجميع، مع التسليم أيضاً بأن هناك آراء مختلفة بشأن كيفية تحقيق ذلك. ولا تزال هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بمسائل أساسية هامة مثل تعاريف ماهية السلاح. وبالنظر إلى المشاكل المعروفة جيداً في التحقق من قدرات الأجسام الفضائية والتعامل مع طبيعة الاستخدام المزدوج للعديد من المنظومات الفضائية، تعتقد الولايات المتحدة أن أفضل طريقة للتصدي للمخاطر المعقدة التي تتعرض لها الأجسام في الفضاء هي تحسين الاتصالات وتعزيز الوعي بالحالة والتوصل إلى فهم مشترك لبعض السلوكيات التشغيلية الأساسية.

بيانات أعلنت فيها أن السواتل يمكن أن تستخدم كأسلحة. ومن الواضح أن هذه البيانات تتعارض مع روح ونص معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، تقول الولايات المتحدة إن روسيا تطور منظومات أسلحة أرضية مضادة للسواتل. وعندما تتحدث الولايات المتحدة عن ذلك، ولسبب ما، فإنها تنسى دائماً أن تذكر أن هذه المنظومات في حوزتها منذ فترة طويلة وأن نظامها العالمي للقذائف المضادة للقذائف التسيارية لديه قدرة مضادة للسواتل لم تختبر فحسب بل استخدمت في ظروف حقيقية.

وأود أيضاً أن أقول إن الولايات المتحدة تشوه الحالة الحقيقية. وإن لم يكن بإمكانها التعاون بشكل بناء مع روسيا والصين بشأن وضع وثيقة وحيدة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، فإن هذه هي مشكلتها، وليست مشكلة روسيا أو الصين. وكما قلنا في كثير من الأحيان، نحن منفتحون للمناقشات. بيد أن الوثيقة التي تقترحها الولايات المتحدة على اللجنة الأولى للنظر فيها لا علاقة لها بالمسائل التي تواجه اللجنة.

أخيراً، فيما يتعلق بالنظم المضادة للسواتل، من المؤسف أن الولايات المتحدة تنتقدنا دائماً دون أي دليل وقائعي. لقد دعونا الولايات المتحدة عدة مرات إلى إطلاق مبادرة للنظر في هذه المسألة، ولكنها لم ترد قط على اقتراحنا، مؤكدة مرة أخرى أنها غير مهتمة بحل مسألة المنظومات المضادة للسواتل، ولا سيما لأنها تعتمز نشر هذه المنظومات في الفضاء الخارجي.

**السيد ديسوتيليس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** تقدر الولايات المتحدة الفرصة المتاحة للرد على بعض البيانات التي أدلى بها اليوم أثناء المناقشة المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي.

أولاً، نجد من المؤسف أنه يجب علينا أن نقضي وقتنا في مناقشة ما إذا كان من المناسب أن يقوم خبير واحد في فريق للخبراء الحكوميين بعرقلة توافق الآراء بشأن تقرير. لقد وافق

أود أن أشيد بملاحظات زملائنا من المملكة المتحدة وأن أرحب بالعمل المنجز في مؤتمر ويلتون بارك بشأن أمن الفضاء في نيسان/أبريل. وقد أنتج ذلك التقرير ورقة هامة توفر زادا فكريا للجنة لدى النظر في وضع تدابير فعالة وطوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة. ويمكن أن تكون أعمال التعاون والاتصال والشفافية هذه عناصر حيوية لبناء قدر أكبر من الثقة بين جميع الجهات الفاعلة في الفضاء.

**السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي، والذي أشار إلى بلدي وعلى وجه التحديد إلى استراتيجيتنا للدفاع الفضائي. أعتقد أن قراءة روسيا لاستراتيجيتنا الجديدة للدفاع الفضائي متحيزة. فهي تعرضها عمدا بطريقة تنشر معلومات مجتزأة، بل زائفة، عنها. وليست هذه هي المرة الأولى التي تتصرف فيها روسيا على هذا النحو، فهي قد فعلت ذلك من خلال بيانات وزارة خارجيتها وكذلك مؤخرا خلال جلسة مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع عقدت هنا يوم الجمعة الماضي. إن روسيا شريك استراتيجي على دراية كبيرة ولديه معرفة واسعة بجميع هذه المسائل وتدرك تماما ما تتضمنه استراتيجيتنا الدفاعية الفضائية حقا. وليس من قبيل المصادفة أن روسيا هي التي أثارت هذه المسألة لأنه كان علينا تحديداً، بسبب سلوك روسيا في الفضاء، أن نكيف استراتيجيتنا الدفاعية الفضائية، كما يفهم من البيان الأولي الذي أدلى به وزير الجيش الفرنسي في تولوز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

إن استراتيجيتنا للدفاع الفضائي هي ممارسة تتسم بشفافية كاملة لم يسبق لها مثيل. وأريد أن أشدد على ذلك. إنها ممارسة تتسم بشفافية كاملة لم يسبق لها مثيل، والمفارقة هي أن البلدان الأقل شفافية بشأن أنشطتها الفضائية هي التي تعرب عن إحباطها في هذا الصدد. ولكن الإحباط الذي نشعر به من جانبنا كبير. إن استراتيجيتنا الدفاعية الفضائية دفاعية بحتة، كما

وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز أكثر على المخاطر المتزايدة الناجمة عن الطبيعة المزدحمة والتنافسية للفضاء الخارجي، وكلاهما يؤثر على استدامة الفضاء وأمن الفضاء. ونعتقد أنه إذا عولجت تلك المخاطر بمزيد من الفعالية، فإن ذلك سيساعدنا على معالجة التطورات وتحسين الاستدامة والأمن والاستقرار في الفضاء الخارجي. فالازدحام ينشأ عن النمو السريع في عدد الأجسام الموجودة في المدار، والتي تشمل السوائل النشطة والمالكة ومراحل الصواريخ المستهلكة وغيرها من قطع الحطام، وكلها تخلق مخاطر وتحديات أمام تشغيل المركبات الفضائية.

ويأتي الخطر الثاني من الطبيعة التنافسية والمتنازع عليها للفضاء الخارجي. فالفضاء ليس محصنا من تنافس الدول العظمى الذي يجري على الأرض. وتزيد هذه المنافسة من خطر امتداد الأزمات أو النزاعات التي تحدث على الأرض إلى الفضاء، مما قد يؤثر على الاقتصادات والمواطنين الذين يعتمدون على فوائد الفضاء. وستواصل الولايات المتحدة، من جانبها، اتخاذ تدابير ثنائية ومتعددة الأطراف غير ملزمة قانونا لتجنب المخاطر التي تهدد استقرار وأمن بيئة الفضاء الخارجي، والمعايير التي تشجع اتخاذ إجراءات مسؤولة في الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، بما في ذلك من خلال وضع وتطوير قواعد السلوك في الفضاء الخارجي وأفضل الممارسات للعمليات الفضائية. ونعتقد أيضا أنه يجب علينا أن ننشئ خطوط اتصال، لا سيما بين مشغلي السواتل، حتى لا يؤدي سوء التواصل أو عدم التواصل مطلقا فيما يتعلق بالأنشطة الساتلية إلى زيادة المخاطر أو سوء التقدير.

وينبغي للدول أيضاً أن تجري عمليات لتبادل المعلومات، سواء بشأن السياسات الفضائية الوطنية أو سياسات الدفاع الفضائي، حتى تتمكن من الاستماع إلى السياسات المتعلقة بأي قوات فضائية أنشأتها بلدان أخرى بالفعل. وفي هذا الصدد،

البحرية القوية. وأود أن أذكر اللجنة بأن تاريخ تلك العصور حافل بالنزاعات العسكرية المسلحة.

وتنفق مع كل ما قاله زميلنا الأمريكي عن أهمية استخدام تدابير الشفافية وبناء الثقة لتسوية المسائل الحاسمة المتعلقة بالشفافية والاستدامة وسلامة وأمن العمليات، من بين أمور أخرى. بيد أن جميع هذه المسائل تنظر فيها بالفعل بتفصيل وتعمق لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تملك بالفعل ولاية النظر في هذه المسائل. ونعتقد أن إثارته في محفل لنزع السلاح يؤدي إلى نتائج عكسية. إن مهمتنا هنا هي معالجة مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** ستنتظر اللجنة الآن في المجموعة المتعلقة بـ "نزع السلاح والأمن الإقليميين". ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين في إطار هذه المجموعة. ولذلك فإنني أناشد جميع الوفود أن تتعاون تعاوناً كاملاً في احترام الحدود الزمنية لتمكين اللجنة من تجنب التخلف عن الجدول الزمني.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.28 بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

**السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وسأقرأ موجزاً لبياني.

تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد تأييدها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وريثما يتم إنشاء هذه المنطقة، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عزمه على القيام بذلك، بالتخلي عن حيازتها لأسلحة نووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وإخضاع جميع مرافقها النووية على وجه السرعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً

يوحي اسمها. وهي متاحة للجمهور على الإنترنت. وهي لا تشير إلى منظومة هجومية، كما قال ممثل الاتحاد الروسي للتو. وهي تتضمن عنصرين رئيسيين. أولاً، سنعزز قدراتنا القائمة على الدفاع العسكري والرصد الاستراتيجي والدعم التشغيلي والمراقبة والاستماع والاتصالات السلوكية واللاسلكية وتحديد المواقع والملاحة والأرصاد الجوية والجبهات الجغرافية. وسنزيد قدرتنا على الإلمام بالأوضاع الفضائية من أجل رصد النشاط في جميع المدارات. ونحن نعمل ذلك لأننا نعتقد أن من الضروري الحفاظ على استقلالنا الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك، فإننا سندعو، كما سبق أن فعلت، جميع الدول الأخرى التي ترتاد الفضاء إلى إظهار نفس المستوى من الشفافية.

في الختام، أود أن أشير إلى أن خططنا تتماشى مع الإطار القانوني الدولي القائم. ونحن نحترم القانون الدولي احتراماً كاملاً، ولا سيما فيما يتعلق بالدفاع المشروع عن النفس على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل على كل منبر، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، تعزيز قواعد حسن السلوك والإسهام في تحديد معايير دولية للسلوك حتى يتمكن المجتمع الدولي ككل من المشاركة في الجهود الرامية إلى أن نضمن بشكل نهائي أن يكون الفضاء بيئة سلمية.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أورد على البيان الذي أدلى به زميلي الأمريكي. يا لها من صورة غريبة يرسمها. لقد وصف النهج الحالي لضمان الأمن في الفضاء بأنه نهج عفا عليه الزمن. فماذا تقترح الولايات المتحدة أن نفعل؟ إنها تقترح حل مسألة أمنية عن طريق وضع أسلحة في الفضاء. وبعبارة أخرى، عن طريق جلب خطر النزاع العسكري إلى الفضاء القريب من الأرض. ويعيدنا هذا المفهوم لحفظ الأمن إلى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، عندما دافعت بريطانيا عن سفنها التجارية بمساعدة قواتها

هما أنسب وسيلة لحل هذه المسائل، وهو ما فتئت حركة عدم الانحياز تدعو إليه.

إننا نعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمثل خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة لجميع الدول الأطراف في أي منطقة خالية من الأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع موضوع هذه البروتوكولات وغرضها، وإلى احترام مركز تلك المناطق بوصفها مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتحث حركة عدم الانحياز الدول على إبرام اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين بلدان المناطق المعنية بغية إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها مناطق كهذه، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د - ١٠/٢٤) والمبادئ العامة والتوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩.

في الختام، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز أهمية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل زيادة استقرار وأمن الدول الأعضاء فيها، وهي أنشطة يمكن تعزيزها إلى حد كبير عن طريق الإبقاء على المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح وتنشيطها. وفي إطار هذه المجموعة، ستقدم حركة عدم الانحياز مشروع القرار A/C.1/74/L.28، المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام"، الذي ترحب بتأييد جميع الوفود له.

لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والاضطلاع بأنشطتها ذات الصلة بالمجال النووي وفقا لنظام عدم الانتشار.

وتكرر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الإعراب عن خيبة أملها العميقة لعدم تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وترفض بشدة العقوبات المزعومة التي تحول دون تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ وقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ترحب الحركة باتخاذ الجمعية العامة لمقرها ٥٤٦/٧٣ بشأن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والدورة الأولى للمؤتمر، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الأردن. وتدعو حركة عدم الانحياز جميع دول المنطقة، دون استثناء، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر والتفاوض بحسن نية وإبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن إنشاء هذه المنطقة. وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها العميق إزاء تزايد ميل البلدان إلى اللجوء للانفرادية، ونؤكد أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. كما نشدد على موقفنا القائم على المبادئ فيما يتعلق بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة. وتود الحركة أن تشير إلى الاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية وحكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث، التي أسفرت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ عن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة التي أيدتها قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتدعو حركة عدم الانحياز جميع المشاركين في خطة العمل إلى التنفيذ الكامل لها وتشدد على أن هذا الاتفاق يبين أن الحوار والدبلوماسية



يدعم فرص السلام والأمن والاستقرار في واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضاً للنزاعات وعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية على أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، وتحث كافة الأطراف المدعوة على المشاركة فيه بحسن نوايا بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

لقد التزمت الدول العربية بنصيحتها من تحمل المسؤولية إزاء إحلال الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويبقى على الأطراف الأخرى تحمل مسؤولياتها. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ إزاء الخطر المستمر جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم للمعاهدة وترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعيد المجموعة العربية التأكيد أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي بقرار عام ١٩٩٥، الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يمثل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي ويعرقل التقدم في جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على مستوى العالم وإحلال الأمن في المنطقة.

وتتطلع المجموعة العربية لأن تمثل نتائج هذه الدورة للجمعية العامة دفعة ملموسة للجهود الخاصة بإطلاق مسار تفاوضي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، بما يحقق مصالح وأمن الجميع دون تمييز وبما يتسق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والالتزامات المتفق عليها في هذا الشأن.

**السيد العواني (تونس):** أود بداية أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتود المجموعة العربية التذكير بما تضمنه عدد من قرارات الجمعية العامة ومخرجات دوراتها الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وتوصيات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح الصادرة بتوافق الآراء من إشارات واضحة حول العلاقة بين نزع السلاح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبين نزع السلاح وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن تناول عدد من قرارات ووثائق الأمم المتحدة لمحورية جهود نزع السلاح وضبط التسليح على المستوى الإقليمي. ولعل منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم احتياجاً لدفع جهود نزع السلاح وضبط التسليح بما يسهم في بناء الثقة وتحقيق السلم والأمن وإرساء دعائم مستقرة للتنمية المستدامة. وتؤكد المجموعة العربية الأهمية المحورية لاتفاقيات إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، نشدد على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار الذي تتقدم به سنويا المجموعة العربية والمعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" (مشروع القرار A/C.1/74/L.2). ونتطلع إلى مواصلة المجتمع الدولي والدول الساعية للسلام والاستقرار دعم هذا القرار الهام أسوة بالأعوام السابقة.

وتدعو المجموعة العربية الدول الثلاث المقدمة للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، إلى تحمل مسؤوليتها في تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. كما تجدد تأكيدها وإصرارها على المضي قدماً في بذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما

الانتشار، ونواصل دعم الجهود الجارية لإنشاء تلك المناطق، خاصة في الشرق الأوسط.

وتحث الرابطة جميع الأطراف المعنية على استئناف الحوار السلمي ومواصلة العمل على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والسريع لإعلان بانمونجوم، وإعلان بيونغ يانغ المشترك، والبيان المشترك الصادر عن زعمي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد رحبنا بالتوقيع في شهر أيلول/سبتمبر على الترتيبات العملية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتطلع إلى إقامة تعاون أوثق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات السلامة والأمن النووي والضمانات النووية، فضلا عن التكنولوجيات النووية وتطبيقاتها.

ونشدد على أهمية شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورحبنا بنجاح عقد الاجتماع السنوي السادس لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تموز/يوليه، واعتماد خطة العمل الخماسية للرابطة في عام ٢٠١٨ وتفيذها المستمر، واعتماد المبدأ التوجيهي الإداري في العام الماضي وإطلاق الموقع الشبكي للرابطة.

ونؤكد من جديد دور المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بوصفه مركزا للامتياز في تشجيع الجهود الرامية لمعالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب بالنسبة للدول الأعضاء المهتمة في الرابطة، فضلا عن زيادة الوعي العام بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب بين المجتمعات المحلية المتضررة. وقد رحبنا بعقد حلقة دراسية إقليمية بشأن التشغيل الكامل والفعال للاتفاقية، عُقدت في كمبوديا في نيسان/أبريل وركزت على تعزيز الجهود الإقليمية في التصدي للمتفجرات من مخلفات الحرب من خلال اتباع نهج متكامل، وكذلك حلقة العمل الإقليمية التي عقدت في جمهورية

السيدة أزوسينا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد أهمية تعزيز الجهود التعاونية الدولية والإقليمية في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك في ضمان القضاء على عدم الانتشار، وعدم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتعتقد الرابطة أن قوة الكيانات الإقليمية وقيمتها تكمنان في شمولها وطابعها القائم على القواعد وتشديدها على تحقيق المنفعة والاحترام المتبادلين. ونظلملتزمين ببذل جهودنا الجماعية من أجل النهوض بمبادرات نزع السلاح الإقليمية في ضوء تزايد التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها اليوم. وترى الرابطة أنه لا غنى عن تدابير الشفافية وبناء الثقة، والتقدم المحرز في جهود نزع السلاح الإقليمي، لتحسين البيئة الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولذلك، نعيد تأكيد التزامنا بمعاهدات نزع السلاح التي وقعت الدول الأعضاء في الرابطة عليها، ونعرب عن تقديرنا للحوار الإقليمي المفضي إلى تيسير تنفيذ التزاماتنا بشكل متوازن.

ونكرر تأكيد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وخالية أيضا من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المتصلة بمنطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، بما في ذلك في إطار خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وبالمثل، فإننا نكرر تأكيد التزامنا ومواصلة الانخراط مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتكثيف الجهود الحالية التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المتعلقة، وفقا لأهداف المعاهدة ومبادئها. ونسلم أيضا بأهمية وجود مناطق إقليمية أخرى خالية من الأسلحة النووية في النظام العالمي الحالي لعدم

ومع التقيد بالأمن بوصفه الركيزة الرابعة لعملية التكامل الإقليمي في منطقتنا، تظل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية التي ما برحت تتسبب في آثار مدمرة ودائمة في جميع بلداننا. ولمعالجة ذلك، عقدت وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للسلطات الوطنية بشأن الأسلحة النارية لتيسير وتعزيز التعاون بين الشركاء الكاريبيين والدوليين في التصدي للاتجار بالأسلحة. وقد قدمت اللجنة أيضا في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، تدريباً مفتوحاً فيما يخص رفع القضايا، شاركت فيه أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا ومونتسيرات.

وتخطط الجماعة الكاريبية علماً مع التقدير بنتائج المشروع المتعدد السنوات الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي من أجل زيادة تعزيز قدرة ١٤ دولة في منطقة الكاريبي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من خلال تحسين إدارة المخزونات وإجراءات تدمير الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات مائدة مستديرة وطنية ومشاركة بين المؤسسات في النصف الأول من عام ٢٠١٩ في ترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية لتعزيز التحقيقات المتصلة بالأسلحة النارية، وتقييم قدرات إدارة الاستخبارات بالاستية. وترحب الجماعة الكاريبية أيضاً بتبرع المركز بأحدث المعدات والتكنولوجيا لمختبرات الطب الشرعي في بليز وجامايكا وغيانا. وسعياً إلى تحسين تبادل المعلومات بين الدول، استضاف المركز، بالتعاون مع وزارة خارجية الولايات المتحدة والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، اجتماعاً لأصحاب المصلحة من أجل تعزيز قدرات التحقيق الجنائي

لاو الديمقراطية الشعبية في شهر تشرين الأول/أكتوبر بشأن المساواة بين الجنسين، وتمكين عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

ويسرنا أن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا قد واصل، بفضل الإسهامات النشطة لجميع المشاركين فيه، تحقيق التقدم بوصفه منبرا هاما متعدد الأطراف للحوار والتعاون في مجال الأمن السياسي، ولتعزيز تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعقد المنتدى الإقليمي اجتماعه الحادي عشر لما بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في بلي في شهر نيسان/أبريل، واشتركت في رئاسته إندونيسيا وجمهورية كوريا واليابان. وترى الرابطة أن اتخاذ مبادرات ملموسة، إلى جانب بناء القدرات وكفالة الاستمرارية من خلال التعاون الإقليمي، أمور حاسمة لإحراز التقدم في الوفاء بالتزامات نزع السلاح. ولا تزال الرابطة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي في هذا المسعى.

**السيدة كاري (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية):**

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء ١٤ في الجماعة الكاريبية (كاريكوم) في هذه المناقشة المواضيعية بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين. وسوف تتاح النسخة الكاملة لبياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

لا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين عن طريق الوفاء بالتزاماتنا الإقليمية من خلال العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وباعتبار الأمن الركيزة الرابعة لعملية التكامل الإقليمي في منطقتنا، تسعى الجماعة الكاريبية إلى تنفيذ نهج عملية مبتكرة للتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى من أجل مكافحة التهديدات الأمنية المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة.

واعترافاً بأن الجريمة السيبرانية لم تعد مسألة ناشئة، عُقد في الجمهورية الدومينيكية في حزيران/يونيه مؤتمر إقليمي بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالجريمة السيبرانية. وسعى المؤتمر، الذي حظي بدعم من الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، وحكومة الجمهورية الدومينيكية والاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي، إلى تعزيز سياسات واستراتيجيات الأمن السيبراني، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ووضع دليل بشأن استراتيجيات الجريمة السيبرانية.

ولا يفوتني التأكيد على الدور الخاص الذي تضطلع به وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكما سبق أن ذكرنا، لا تزال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من السمات الهامة للجهود التي تبذلها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بفعالية للدفع قدماً بنزع السلاح والأمن الإقليميين، وستواصل الجماعة الكاريبية تقديم الدعم للوكالة.

وفي الختام، أود أن أعلن أن الهدف النهائي للجماعة الكاريبية، من وراء تنفيذ استراتيجيتنا المتعلقة بالجريمة والأمن، هو تحسين أمن مواطنينا. إننا نسعى إلى إقامة شراكات مجدية وذات فائدة متبادلة ونجتهد لزيادة قدرتنا المؤسسية. ونشكر، في ذلك الصدد، مختلف شركائنا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني التي تسهم بالموارد المالية والتقنية وغيرها من الموارد اللازمة لتحقيق أهدافنا في المنطقة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة هومولكوف (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا.

البالستي في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وبالمثل، وضعت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، بتمويل من مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، مشروع تشريع نموذجي للجماعة الكاريبية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على التصديق على الالتزامات المترتبة عليها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وتود الجماعة الكاريبية أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكد من جديد القيمة التي لا غنى عنها الكامنة في مشاركة المرأة والشباب في شؤون نزع السلاح. ولذلك، أعربنا عن تقديرنا الكبير لتقديم دراسة بشأن منع العنف ضد المرأة من خلال تحديد الأسلحة، نظرت في أثر العنف المسلح على المرأة والصلة بين هذا العنف وتحديد الأسلحة الصغيرة، خلال حلقة دراسية دون إقليمية عقدت في السلفادور في شهر شباط/فبراير.

إن الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتنفيذ الكامل لبرنامج الجماعة الكاريبية بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمنع المرور العابر، وإعادة الشحن والاستيراد والتصدير، وإعادة التصدير أو السمسرة في المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في تطوير الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو الأسلحة النووية والمواد المتصلة بها. ويسرنا أن نعلن أن سورينام قدمت في شهر آذار/مارس خطة عملها الوطنية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونشكر شركاءها، بما في ذلك فريق الخبراء التابع للجنة، الذي ساعد في صياغة الخطة.

إن الاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي عنصر أساسي في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي حاسم الأهمية بالنسبة للأمن الإقليمي والأوروبي والدولي. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه العميق لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، ويحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، ندعو إيران إلى القيام بدور بناء في المنطقة، وعلى وجه التحديد، إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال سلاح نووي. وينبغي لها أيضا أن تحترم احتراماً كاملاً جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنقل القذائف والمواد والتكنولوجيا ذات الصلة إلى جهات فاعلة من الدول أو جهات فاعلة من غير الدول. وللأسف، ظهرت توترات جديدة في منطقة متأثرة أصلاً بالكثير من عدم الاستقرار والنزاع. وقد دعا الاتحاد الأوروبي جميع الجهات الفاعلة في منطقة الخليج إلى ممارسة ضبط النفس. ونتوقع من جميع الأطراف أن تلتزم التزاماً كاملاً بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي لحظة تجدد للتوتر حول كشمير، ندعو الطرفين كليهما إلى تجنب التصعيد ونشجعهما على استئناف الحوار الثنائي بغية التوصل إلى حل سلمي وسياسي.

إن نظام الأمن الأوروبي يستند إلى مبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وحرية البلدان في تقرير مستقبلها. وللأسف، لم يحترم الجميع تلك المبادئ الأساسية الثابتة للأمن الأوروبي. إننا ندين بشدة الانتهاك الواضح لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من قبل القوات المسلحة الروسية والضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، الأمر الذي لا نعترف به. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتنفيذ الكامل لسياسته المتمثلة في عدم الاعتراف، بما في ذلك من خلال

إن الاتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية، بعد ثماني سنوات من الحرب الوحشية في سورية، خير مرحب به. فما فتى الاتحاد الأوروبي يؤكد باستمرار أن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً. غير أن الأعمال العدائية مستمرة في الوقت الحالي. ويجب على الطرفين أن ينخرطوا في اتخاذ تدابير لبناء الثقة وأن يكفلا وصول المساعدات الإنسانية واحتراماً كاملاً للقانون الدولي الإنساني. وعلى الأقل، يجب إعلان وقف كامل ودائم لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. إن الاتحاد الأوروبي يدين بأشد العبارات جميع الهجمات التي يشنها النظام السوري وحلفاؤه على السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، والتي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني.

ويجب محاسبة جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ونحث تركيا كذلك على وقف عملها العسكري الانفرادي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى القرار الذي اتخذته دوله الأعضاء بالوقف الفوري للترخيص لصادرات الأسلحة، التي يمكن استخدامها في سورية، إلى تركيا وتدعو الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذوها. وندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل القوات المسلحة العربية السورية وداعش. ويفرض الاتحاد الأوروبي حالياً تدابير تقييدية على ما مجموعه ٣٢ شخصا وكيانين في الجمهورية العربية السورية، تحديداً لدورهم في تطوير وإنتاج واستخدام أسلحة كيميائية، في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة للقذائف التسيارية، انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة، تمثل تحديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وتقوض الجهود الدولية الجارية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لجميع التزاماتها الدولية.

”لا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس... للأسلحة، ولا تمكن المحافظة عليهما اعتماداً على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتناق نظريات التفوق الاستراتيجي. فالسلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يُجَلَّ إلاَّ عن طريق ال...، وإجراء تخفيض عاجل وملموس في الأسلحة والقوات المسلحة“ (القرار د-١٠/٢٤، الفقرة ١٣).

واليوم، في عام ٢٠١٩، نحتاج إلى الاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط من خلال الردع وتراكم الأسلحة عوضاً عن المشاركة في إنشاء هيكل أمني منصف يحقق الأمن الجماعي والتعاوني لجميع دول المنطقة وشعبها. وكان يمكن لاتخاذ خطوات جادة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن ينقذ المنطقة والعالم من حروب مدمرة وأهوال، وكذلك من شواغلها المزمنة الخاصة ببلد بعينه فيما يتعلق بالانتشار. إننا نعتبر المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي ستعقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر، أكثر خطوة عملية اتخذت في ذلك الاتجاه حتى الآن.

وقد شاركت مصر، بالإضافة إلى التزامها بتحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، مشاركة بناءة في جميع الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً، استناداً إلى تجربتنا السابقة من عدة محاولات فاشلة، أن الأمم المتحدة تمثل مكاناً مناسباً لدول المنطقة لصياغة هيكل للأمن وتحديد الأسلحة يفضي إلى سلام دائم والتفاوض بشأنه. إن الاستمرار في تجاهل شدة تدهور الظروف الأمنية في المنطقة لن يؤدي إلا إلى عواقب كارثية أخرى. تشهد المنطقة بالفعل فصلاً جديداً من سباق تسلح مثير للقلق البالغ، ولا يمكن أن نبقي مكتوفي الأيدي. ونحث جميع الدول الأعضاء على

اتخاذ تدابير تقييدية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي حازماً في دعوته جميع الأطراف إلى التنفيذ السريع والكامل لاتفاقات مينسك والوفاء بالتزاماتها بالكامل، من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع بما يتماشى مع مبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وندعو روسيا إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة في ذلك الصدد.

وقد استفادت جميع البلدان الأوروبية استفادة كبيرة من تدابير تحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة والأمن في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل لتلك الصكوك. ويؤيد الاتحاد الأوروبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهودها الرامية إلى تأمين الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج في المنطقة، وسنواصل تقديم دعم كبير لبناء القدرات في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة في جنوب شرق أوروبا.

ونؤيد بقوة الجهود التي تقودها أفريقيا في مجال السلام والأمن، بما في ذلك طموح الاتحاد الأفريقي إلى إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. كما إن الاتحاد الأوروبي دخل في شراكة مع جامعة الدول العربية، وكذلك مع منظمة الدول الأمريكية.

وستنشر نسخة كاملة من بيان الاتحاد الأوروبي على الإنترنت.

**السيد الحمصاني (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** لا يزال الشرق الأوسط يشكل أحد أكثر المناطق تقلباً في العالم، والحالة تزداد سوءاً مع انتشار غير مسبوق للنزاعات والحروب بالوكالة والإرهاب والعنف الطائفي.

ولنستشهد بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨؛

الشك إلى استدامة حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، وسيزيد من تعقيد المشاكل المتصلة بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، مما يعرض نظام عدم الانتشار لتحديات وتحديات تنعكس سلبيًا على مصداقية المعاهدة وتحقيق علميتها.

وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدي على أهمية مشاركة جميع الأطراف المعنية في منطقة الشرق الأوسط في المؤتمر المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. ونؤكد بأن هذه الخطوة من شأنها أن تشكل مسارا متوازيا لدعم الجهود الدولية والأمنية الرامية المتحدة لإنشاء هذه المنطقة وفقا لقرار عام ١٩٩٥ ونتائج المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وختاما، يرى وفد بلدي أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلب إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كما يرى أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد أن يتم التمهيد له ب خطوات أساسية، من بينها شروع الكيان الإسرائيلي في نزع أسلحته النووية وانضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):**

تهدف بولندا إلى تعزيز وتحسين الترتيبات القائمة لتدابير تحديد الأسلحة وبناء الثقة. لقد اقترحت بولندا، في إطار نهجها البناء، تحديث وثيقة فيينا في مجال الحد من المخاطر، ولكننا نعتقد أن تحديثها ينبغي أن يشمل أيضا زيادة الشفافية في بعض الأنشطة

المشاركة في الجهود الجارية واحترام الاتفاقات والتعهدات السابقة ذات الصلة. فتفويت فرصة أخرى للانخراط في عملية بناء وشاملة وقائمة على توافق الآراء لن يؤدي إلا إلى استمرار العنف والفوضى.

**السيد فاضل (العراق):** أود أن أعتنم هذه المناسبة للإعراب

عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي ألقاه ممثل تونس، باسم مجموعة الدول العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا، نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.17).

ويجدد وفد بلدي تأكيد أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها ركنا أساسيا في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي ويمكنها الإسهام في تعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويدرك العراق أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة من شأنها تحقيق الأسمى المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، لا سيما في الوقت الراهن حيث يواجه العالم تحديات جسام تشمل في انتشار خطر الجماعات الإرهابية وإمكانية حصولها على تلك الأسلحة. وتعد منطقة الشرق الأوسط من أشد المناطق حساسية وأكثرها توترا في ظل ما تشهده من تداعيات أمنية متصاعدة تتطلب من المجتمع الدولي مضاعفة الجهود في سبيل تعزيز استقرارها وما يسهم في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى أهمية الدور الأساسي الذي

تضطلع به الأمم المتحدة والدول الثلاث الودية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إنجاح الجهود المبذولة لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، استنادا إلى القرار المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ ونتائج المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. إن عدم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط سيؤدي بما لا يقبل

فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونعلق أهمية كبيرة على التدابير الثنائية لبناء الثقة مع البلدان المجاورة، وفقا لوثيقة فيينا. وحتى الآن، أبرمت أوكرانيا اتفاقات ثنائية ذات صلة مع بولندا وبيلاروس وهنغاريا وسلوفاكيا ورومانيا. وللأسف، لم تقبل مقترحاتنا التي قدمت قبل عام ٢٠١٤ للدخول في اتفاق مماثل مع الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، فإن قيام روسيا بإنهاء مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والتراكم الأفراد والمعدات العسكرية في المنطقة العسكرية الجنوبية لروسيا على نحو يزعزع الاستقرار، مكنها من الغزو العسكري لجورجيا في عام ٢٠٠٨ وأوكرانيا في عام ٢٠١٤. إن أراضي جنوب شرقي أوكرانيا، التي تشمل شبه جزيرة القرم وأجزاء من منطقة دونباس، يحتلها الاتحاد الروسي الآن بصورة غير قانونية. وما يثير الجرح أيضا هو عسكرة تلك الأراضي تدريجيا من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. واستمرار عمليات نقل منظومات الأسلحة بصورة تزعزع الاستقرار إلى أراضي أوكرانيا، بما في ذلك الطائرات والقذائف ذات القدرة النووية والأسلحة والذخائر والأفراد العسكريين، ينبغي أن يكون مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي بأسره وكذلك لأوكرانيا نفسها.

وقد أدى احتلال شبه جزيرة القرم وعسكرتها لاحقا إلى توسيع المنطقة التي تستخدمها السفن الحربية والطائرات العسكرية الروسية في منطقة البحر الأسود وخارجها، وامتدت في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله. ولهذا النشاط عواقب بعيدة المدى على الأمن، ليس في منطقة البحر الأسود فحسب، بل في جنوب أوروبا بأسرها وكذلك في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقد ساعدت المناورات العسكرية المتعددة التي قامت بها القوات العسكرية الروسية في شبه جزيرة القرم ومحيطها على تقويض الأمن في المنطقة. ويواصل الاتحاد

العسكرية، بما في ذلك في مجالات الأنشطة العسكرية بدون إشعار، وتحسين أحكام التحقق. ولمعالجة مسألة زيادة النشاط العسكري في منطقتنا، أطلقت بولندا في عام ٢٠١٧ مبادرة للإبلاغ الطوعي عن المناورات العسكرية في منتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، أبرمت بولندا، بموجب الفصل العاشر من وثيقة فيينا، اتفاقين ثنائيين بشأن الشفافية العسكرية مع أوكرانيا وبيلاروس، توفران الأساس لزيارات التفتيش المتبادلة السنوية.

لقد كان للنزاع في أوكرانيا ومحيطها أثر خطير على الحالة الأمنية في منطقتنا. ويمثل عدوان روسيا المستمر على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. وكان الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ عملا عدوانيا وانتهاكا صارخا للقانون الدولي. فقد قوض المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك المبدأ المكرس في ميثاق الأمم المتحدة بأن تتمتع الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة. إن بولندا، بوصفها أحد أكبر المانحين لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا من خلال مساهماتها بالمراقبين والخبراء والدعم المالي، تؤيد بقوة الجهود الدولية، بما في ذلك جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصيغة نورماندي، الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في أوكرانيا ومحيطها. ونشدد على أن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك لا يزال أساس الحل السياسي المستدام.

سيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني، بما في ذلك مواقفنا بشأن كوريا الشمالية والشرق الأوسط، على بوابة PaperSmart.

**السيد ليسشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** تدعو أوكرانيا إلى صون السلم والأمن من خلال ضمان أدنى مستويات ممكنة من التسليح. ونشارك في مختلف آليات بناء الثقة لعموم أوروبا المتصلة بالحد من الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة ووثيقة



ونؤيد مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ بشأن عقد مؤتمر دولي في تشرين الثاني/نوفمبر لوضع صك ملزم قانونا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وندعو جميع بلدان المنطقة إلى المشاركة في المؤتمر دون استثناء وإجراء المفاوضات بحسن نية. ويساورنا قلق عميق إزاء العواقب الخطيرة على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط المترتبة عن انسحاب الولايات المتحدة الأحادي من الاتفاق النووي مع إيران.

وتؤكد كوبا مجدداً أن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام لا يزال صالحاً تماماً وينبغي احترامه. ونرفض بشدة تدخل الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لأنه يشكل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن في منطقتنا.

**السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** تكرر أرمينيا تأييدها القوي لتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والتي يمكنها أن تهيئ بيئة مواتية للحد من التوترات وحل المنازعات السياسية وتسوية النزاعات. ويعدُّ تنفيذ الالتزامات والتعهدات الملزمة قانوناً بشأن تدابير تحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة والأمن في جميع الظروف ودون شروط سياسية مسبقة أساساً لهذه البيئة.

وتولي أرمينيا أهمية خاصة لتنفيذ وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تهدف إلى تعزيز حل المسائل الأمنية من خلال الشفافية العسكرية وإمكانية التنبؤ والمساءلة. ولا تميز وثيقة فيينا بين حالات السلام والأزمات والنزاعات. وللأسف، لا يزال الوضع الأمني السائد في منطقتنا يتسم بالتحديات من قبيل التعزيز العسكري غير المقيد والخطاب العدائي والتهديد باستخدام القوة والزيادات الكبيرة في النفقات العسكرية، وعدم الامتثال المطلق لتدابير بناء الثقة والأمن القائمة. ومن الأمثلة على هذه المواقف العسكرية: إجراء مناورات عسكرية واسعة

الروسية أيضاً عسكرياً بحر آزوف بنشاط عن طريق زيادة أعداد السفن الحربية وتوسيعها في جميع أنحاء بحر آزوف، التي لم يكن لعسكرته التدريجية آثار على التجارة البحرية والإمدادات البحرية إلى أوكرانيا فحسب، بل إنه يشكل أيضاً تهديداً عسكرياً إضافياً لنا وقد أدى إلى تصعيد الحالة الأمنية في المنطقة. وقد أسهم البناء غير القانوني لجسر مضيق كيرتش بين روسيا والقرم المحتلة مؤقتاً إسهاماً كبيراً في ذلك التهديد، ولا سيما بتيسير زيادة عسكرياً شبه جزيرة القرم وإشراك قوات بحرية روسية إضافية وقوات أخرى في المنطقة بذريعة حماية الجسر وهيكله الأساسية. وليس للمجتمع الدولي الحق في غض الطرف عن هذه الحالة.

**السيد فرنانديس إيسيللا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتلتزم كوبا التزاماً تاماً بتعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي الوقت نفسه، نعلق أهمية كبيرة على المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. وبالنظر إلى أننا جزء من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن كوبا تدرك أن إنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة يمثل إسهاماً فعالاً في صون السلم والأمن الإقليميين والعالميين وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي والإسهام في تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. وندعو القوى النووية إلى العمل وفقاً لمسؤولياتها واحترام مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وسحب تحفظاتها وإعلاناتها التفسيرية المتعلقة بالمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية على الفور. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق على بروتوكولات معاهدة راروتونغا أو البروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة بليندابا، وما تزال لديها إعلانات تفسيرية بشأن البروتوكولين الإضافيين لمعاهدة تلاتيلولكو.

وتؤيد فرنسا تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على الصعيد الإقليمي، نظرا لضرورة التعاون في هذا المجال بسبب طبيعة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العابرة للحدود إلى حد كبير. ويشجع بلدي هذا التعاون الإقليمي، كما تبينه إجراءاتنا في منطقة الساحل والصحراء لمكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة. وعن طريق مشاركتنا النشطة في عملية إطلاق القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، شجع بلدي دول المنطقة على تعزيز وجودها العسكري في المناطق الحدودية بتحسين تنسيق جهودها من خلال تسلسل قيادي واحد. وعلى الصعيد دون الإقليمي، دعم بلدي إلى جانب ألمانيا، مبادرة ترمي للحد من الاتجار بالأسلحة النارية في غرب البلقان بحلول عام ٢٠٢٤.

وعلى مستوى القارة الأوروبية، تؤيد فرنسا بقوة، شأنها شأن بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة، ولا سيما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد ضعفت أدوات تحديد الأسلحة التي أنشئت في عقد التسعينات من القرن الماضي لتعزيز شفافية أنشطتنا العسكرية وإمكانية التنبؤ بها. ومكنت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من تدمير الكثير من المعدات. ويرفض بلدي تآكل هذه المعاهدة ويدعو الأطراف إلى تهيئة الظروف لاستئناف ومواصلة تنفيذها تنفيذًا كاملاً. ويساورنا القلق أيضا إزاء تباين تنفيذ معاهدة السماوات المفتوحة، وندعو الدول الأطراف إلى إيجاد سبل لمعالجة هذه المسائل بحسن نية، لأن المعاهدة جزء من أساس الهيكل الأمني الأوروبي.

وأخيرا، لا تزال وثيقة فيينا أداة معنية بتعزيز الشفافية والحد من الأخطار، فضلا عن كونها أداة للثقة. ويعتزم وفد بلدي مواصلة تعزيز النص وتحديثه مع جميع البلدان المعنية بهدف تكييفه مع الاتجاهات المتغيرة في العقيدة والمعدات العسكرية.

النطاق ودون إخطار في المناطق الحدودية وانعدام الشفافية وإجراءات التحقق وغيرها.

ومن شأن تنفيذ الأنشطة العسكرية الرئيسية دون الإخطار المسبق المطلوب بموجب وثيقة فيينا، أن توفر عنصرا مفاجئا ربما يبعث رسالة في ظروف أمنية معينة تشير إلى التأهب لاستخدام القوة. ولذلك فهي تنطوي على احتمال زيادة التوترات وربما تؤدي إلى أعمال عدائية على نطاق واسع. وتقوض مثل هذه الممارسات السيئة الثقة والأمن والاستقرار في منطقتنا بشكل خطير. وتؤيد أرمينيا تأييدا تاما أنشطة الولايات الميدانية ذات الصلة بالنزاع في المنطقة، نظرا لأهميتها في تعزيز تدابير بناء الثقة وترسيخ نظم وقف إطلاق النار وتوفير الإنذار المبكر والحد من التوترات. ومن شأن الوجود الدائم لهذه الولايات الميدانية في مناطق النزاع أن يعزز ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات العسكرية وأن يحول دون تجدد الأعمال العدائية.

ختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام أرمينيا الكامل بالإسهام في عمل اللجنة بغية تعزيز التعاون في النهوض بالأمن ونزع السلاح الإقليميين.

**السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** تؤيد فرنسا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ويشارك بلدي بنشاط في برنامج المساعدة الذي ينفذه الاتحاد الأوروبي لتعزيز بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها على وجه السرعة. وفي هذا العام، نظمت الوكالة الفرنسية "Expertise France" حلقات عمل في بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون والفلبين والكاميرون وكوت ديفوار ومالي ومدغشقر ونيجيريا. وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم الدول غير الأوروبية، بناء على طلبها، في اتساق نظمها الوطنية لمراقبة نقل الأسلحة مع معاهدة تجارة الأسلحة.

الوكالة الدولية بالمشاركة في مختلف بعثات الخبراء. وما برح خبراءنا يساعدون الدول الأعضاء الأخرى أيضا في صياغة قواعد الأمان الإشعاعي ووضع سياسات واستراتيجيات وطنية للتعليم والتدريب في مجال النقل الإشعاعي وسلامة النفايات.

وتولي اليونان مسائل الأمن والأمان النوويين أولوية قصوى، كما يدل على ذلك تصديقها على صكوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، وتعديلاتها، ومدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها، والتوجيهات المتعلقة باستيراد المصادر الإشعاعية وتصديرها، واتفاقية الأمان النووي، على سبيل المثال لا الحصر. ونشدد على أهمية اعتبارات السلامة البيئية في المناطق التي تنشط فيها الزلازل. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ذلك في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تجعل الصراعات الجارية والنشاط الزلزالي النشر الكامل للجوانب الأمن والسلامة للأنشطة النووية السلمية أكثر أهمية. ونحث جميع الأطراف في إعلان فيينا بشأن السلامة النووية لمنع الحوادث وتخفيف الآثار الإشعاعية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الإعلان دون إبطاء، بهدف تعزيز السلامة النووية وزيادة الشفافية.

وفي الختام، تود الحكومة اليونانية أن تؤكد من جديد دعمها القوي للمهمة الهامة والمشاريع ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تعرب عن التزام اليونان بمواصلة تعاونها النشط مع الوكالة.

**السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الفلبين وإندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي.

إن عالم اليوم مهدد بانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تشكل خطرا بالغا ومدمرا للسلم والأمن الدوليين. كما أنها تشكل تهديدا مروعا لوجود البشرية ذاته وبقاء الحضارة. وتشعر الدول بقلق عميق إزاء طائفة واسعة من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية

وسوف تتاح النسخة الكاملة لبياني على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

**السيد زاكاريو (اليونان) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تقدم بعض الملاحظات الإضافية بشأن هذه المجموعة بصفتها الوطنية.

ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول بالتزاماتها بنزع السلاح بمزيد من الحزم والإلحاح. ويجب أن تستند الجهود إلى خريطة طريق عملية تحدد الجوانب العملية للجهود التي نجعلنا أقرب إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق نهج تدريجي. وتتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠. ونؤيد تماما الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لأننا نعتقد أن تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع مرافق المواد النووية وأنشطتها سيؤدي إلى بناء الثقة بين دول المنطقة، فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار والأمن فيها.

وكما أشرنا في مناسبات عديدة في هذا المحفل فإن الطاقة النووية ليست خيارا لمزيج الطاقة الوطنية في بلدنا. ونسلم في الوقت نفسه بالحق السيادي لجميع الدول في اختيار الطاقة النووية السلمية. وينبغي أن يكون نهجها مسؤولا وأن يلتزم تماما بالنظام الدولي لعدم الانتشار واتفاقات الضمانات ومعايير السلامة والمنظومة الأمنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، علاوة على احترامها. ومن الأهمية بمكان أن يلتزم جميع منتجي الطاقة النووية، بمن فيهم المنتجون الجدد، بالمعاهدات والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأمن والأمان الرامية إلى حماية الجوانب التشغيلية للمحطات النووية وأن يمثلوا لها امتثالا كاملا. واليوم أصبح الدور المحاييد والموضوعي والمهني الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز أفضل الممارسات في مجال الأمن والسلامة النوويين وإنفاذها ونشرها أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، يواصل العلماء اليونانيون دعم أنشطة

وبناء القدرات من أجل المساهمة في الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

ويؤدي نزع السلاح الإقليمي دورا هاما في النظام العالمي لنزع السلاح. وهو القوة الدافعة الرئيسية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لتعزيز الحوار وبناء الثقة والتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح في المنطقة من أجل إحراز تقدم بشأن كامل نطاق قضايا نزع السلاح وتحقيق هدفنا المتمثل في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونود أيضا أن نشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة تعزيز التعاون بحسن نية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وسوف نتاح النسخة الكاملة لبياني على بوابة الخدمات المفورة للورق PaperSmart.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ٥ دقائق والثانية على ثلاث دقائق.

**السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** يرفض وفدي رفضا قاطعا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي بوصفه استفزازا آخر ضد بلدي. إن جميع أنشطتنا العسكرية، سواء كانت تنطوي على أسلحة نووية أو تجارب قذائف تسيارية، هي ببساطة تدابير ترمي إلى الدفاع عن سيادة بلدنا ومصالحه العليا. وإذا لم تكن هناك استفزازات ضد بلدي، فإن رادعنا النووي والقذائف التسيارية لا يشكلان أي تهديد. أما بعد، أقترح أن يكون الاتحاد الأوروبي قدوة بأخذ زمام المبادرة في عملية نزع السلاح في أوروبا، بما في ذلك إزالة جميع الأسلحة النووية والشروع في عملية لإخلاء المنطقة من السلاح النووي. وسيرحب المجتمع الدولي بهذه المبادرات الإيجابية.

الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل داخل المنطقة وخارجها. إن نزع السلاح على الصعيد الإقليمي أساسية لعملية نزع السلاح على الصعيد العالمي ولصكوك عدم الانتشار من خلال بناء القدرات الوطنية ومبادرات التوعية والدعوة. ومن الأمور الحيوية زيادة بناء الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق فعالة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني أن تواصل تعزيز تعاونها.

وتؤكد ميانمار مجددا أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية للنظام العالمي لعدم الانتشار. ونواصل دعم الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء هذه المناطق، ولا سيما في الشرق الأوسط. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية المعنية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في مركز تلك المناطق كمناطق خالية من السلاح النووي. كما تكرر ميانمار تأكيد التزامها الثابت بالحفاظ على منطقتها منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في معاهدة جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وما زلنا ملتزمين بالعمل بنشاط مع جميع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنفيذ مبادرات الرابطة لنزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

وتؤيد ميانمار تأييدا تاما الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وفرعه الإقليمي لنزع السلاح والمراكز الإقليمية الثلاث، ولا سيما مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لما يقدم من مساعدة إلى الدول الأعضاء في المنطقة، مع التركيز على المساعدة العملية

البلد الوحيد الذي دخل في قتال مباشر ضد تنظيم داعش في سورية. وكما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن الحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية ووحدتها السياسية أمر حيوي لتركيا. وسنواصل دعم حل سياسي برعاية الأمم المتحدة يقوده السوريون ويتولون زمامه، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لنائب أمينة اللجنة ليدي بإعلان.

**السيد لومايا (نائب أمينة اللجنة) (تكلم بالإنكليزية):** تستضيف البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة حدثا جانبيا بشأن الحد من المخاطر التي تتعرض لها المنظومات الفضائية وكفالة تهيئة بيئة فضائية آمنة ومأمونة، سيعقد مساء غد في الساعة ١٨/١٥ في مقر بعثة المملكة المتحدة، ١ داغ همرشولد بلازا، بناية رقم ٨٨٥ الجادة الثانية، في الطابق الثامن والعشرين.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** الجلسة التالية للجنة ستعقد غدا بعد الظهر في الساعة ١٥/٠٠ تماما في هذه القاعة. وستستمع اللجنة أولا إلى إحاطة تقدمها السيدة ماري سليمان، رئيسة الفرع الإقليمي للمعلومات والتوعية في مجال نزع السلاح التابع لمكتب شؤون نزع السلاح. وبعد ذلك ستواصل اللجنة نظرها في مجموعة ”نزع السلاح والأمن الإقليمي“ للاستماع إلى بقية المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

**السيد ياقوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أمارس حقي في الرد على الملاحظات التي أدلى بها المراقب عن الاتحاد الأوروبي. كانت عملية ”نزع السلام“ التي قامت بها تركيا عملية محدودة عبر الحدود لمكافحة الإرهاب للتصدي لمنظمات إرهابية مثل حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية وتنظيم داعش. وكما هو معروف جيدا، فقد صنف الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة حزب العمال الكردستاني جماعة إرهابية. وقد أوضحنا بجلاء في مناسبات لا حصر لها أن تركيا لا يمكن ولن تتسامح مع النشاط الإرهابي على حدودها. وكانت العملية تتماشى مع الحق في الدفاع عن النفس على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وقد أجريت في احترام تام للقانون الدولي ووفقا للقانون الدولي الإنساني. ولم تستهدف إلا الإرهابيين ومخابئهم وأسلحتهم ومركباتهم. وبعد الاختتام الناجح للجهود الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وروسيا لتحديد الخطوات المشتركة في المستقبل لمعالجة شواغلنا الأمنية المشروعة، قررت تركيا وقف عملية نزع السلام في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أيضا أن أشير إلى أن تركيا كانت في طليعة الكفاح ضد داعش. وبصفتها عضوا نشطا في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش منذ إنشائه، ما برحت تركيا تكافح داعش في سورية أكثر من أي بلد آخر، وتكبدت أفدح ثمن. وتركيا هي